إتحاف أهل السنة

باختصار إضاءة الدجنة

المتضمن لأساسيات الاعتقاد على مذهب أهل السنة

نظم وتعليق

الحسين بن محنض الشنقيطي

إِتْحَافُ أَهْلِ السُّنَّةِ

بِاخْتِصَارِ إِضَاءَةِ الدُّجُنَّةِ

إِتْحَافُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِاخْتِصَارِ إِضَاءَةِ الدُّجُنَّةِ

المُتَضَمِّنُ لأَسَاسِيَّاتِ الاعْتِقَادِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ

نظم وتعليق

الحسين بن محنض الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على نبيه الكريم

مقدمة

الحمد لله وبعد

مما لا مراء فيه أن الاعتقاد كدين لا يحتاج لأكثر من العلم الضروري، أو النظري القريب الذي يحْسِنه كل إنسان لموافقة هذا الدين للفطرة التي فطر الله عليها الناس، ولملاءمته لهم في كل زمان وكل مكان. فهذا العالم ينطق بحقيقته المتمثلة في أنه خَلْقُ صانع حكيم، إذ الفطرة البشرية لا تقبل وجود أثر بلا مؤثر، أو فعل بلا فاعل، أو صنعة بلا صانع. ورسل الله إلى البشر يعربون لهم عمن يكون هذا الخالق، ويبينون لهم لماذا خلقهم، وماذا يريد بهم، ويعرفونهم بما يجب في حق هذا الخالق وما يجوز له وما يستحيل عليه، بأبين عبارة وألطف إشارة.

ولولا ما اختلط بالمسلمين خلال الفتوحات الكبرى في عهدي الصحابة والتابعين من أهل الديانات، واندس بينهم من أهل الأهواء، وظهر فيهم من الابتداع، ما احتاج الناس إلى نشوء علم يحصن العقيدة ويحميها ويذب عن حياضها، لأن الإيمان السمح والتوحيد الفطري الذي جاء به القرآن، وأفصح عنه الحديث تشوش بالشبه، وتلطخ بالأهواء، وتأثر بالانقسام الذي حصل بين المسلمين، وظهرت على إثره فرق بارزة كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية والجبرية والمعتزلة وغيرهم. فكان على أهل

السنة أن ينافحوا عن الإيمان الصحيح والتوحيد الخالص، في ظل الطفرة القوية التي شهدها الدين الإسلامي خلال فترات الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، فتحا وتوسعا من الناحية الجغرافية والبشرية، ووضعا للقواعد وتأسيسا للعلوم من الناحية المعرفية: التفسير لتقرير معاني القرآن وما يرتبط به من علومه الكثيرة، والحديث لضبط الرواية ودراسة الأسانيد والتعريف بالرواة، والأصول لوضع أسس للتعامل مع مصادر التشريع، والفقه لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، والنحو لتقويم الانحراف الذي حصل في الألسن، والعقائد لتقويم الاعوجاج الذي ظهر في الاعتقادات...إلخ.

وعرف هذا العلم الذي يهتم بالعقائد بأسماء متعددة، قبل أن يستقر –نسبيا– اسمه على علم العقائد أو علم الاعتقاد، فسمي بعلم التوحيد لأن أشهر مباحثه وأهمها هو علم التوحيد، وعلم الإيمان لأنه العلم المحصل للإيمان الصحيح المعرف بأركانه، وعلم أصول الدين لأنه يتكفل ببيان الأصول التي ينبني عليها الدين من إلهيات ونبويات وسمعيات، وعلم الفقه الأكبر لأنه يرشد إلى معرفة المعبود الأعلى وكيفية عبادته، وعلم الكلام لأن مسألة الكلام وقضية خلق القرآن المتفرعة عنها من أشهر موضوعاته وأشدها إثارة للجدل، وأكثرها تأثيرا في الأمة، إبان فترة انتشار الفرق وتبلور آرائها، التي انعكست على هذا العلم المهم غاية بسبب شرفه وشرف موضوعه.

وخلال هذه الفترة انطبع هذا العلم بطابع الفلسفة اليونانية التي بهرت حينها العلماء المسلمين بتطورها ورقيها في مجالي الحكمة والمنطق، إلى درجة بلغت حد التأثر بالإلهيات اليونانية التي كانت حينها جزءا لا يتجزأ من الفلسفة اليونانية. وأدى هذا الوضع إلى ظهور مقاومة شرسة لعلم الكلام ومرجعيته المتمثلة في المنطق اليوناني، تعلن حرمته وتدعو إلى نبذه، لم تخب إلا بعد أن قام علماء الأمة بتخليص علم الكلام من كافة رواسب الفلسفة اليونانية المخالفة للدين الإسلامي، وتحويله إلى علم إسلامي خالص.

وتبوأ رغم هذه المقاومة على كل حال علم الكلام والمنطق اليوناني مكانة سامقة في الفكر والعلوم الإسلامية، ولكن طبعا بعد استبعاد آثار الفلسفة اليونانية، إلا في حالات استثنائية خاصة. واستفاد منهما بصورة أخص علماء المعتزلة الذين مثلوا في فترة انتشار الأفكار العقدية ونشوء المذاهب الفقهية الأرستقراطية العلمية المهيمنة على الدولة، وكان لهم ميل قوي إلى علم المعقولات بسبب بنائهم لأصولهم على العقل قبل السمع، ونبغ منهم رؤوس كبار في مجال علم الكلام، صنفوا الدواوين وتصدروا المناظرات.

وبالمقابل كان هناك عدد كبير من العلماء يعملون جاهدين من أجل المحافظة على عقيدة التوحيد غضة كما نزلت، لأنهم لم يجدوا في تحويلها من دين إلى علم إلا قولبة متعسفة يسيطر

عليها العقل وتتحكم فيها الأهواء وتتجاذبها الفرق بريادة واضحة للمعتزلة. ولا شك أن قوة مقاومتهم لعلم الكلام وصدى هذه المقاومة في التراث الإسلامي جعل بعض طوائف أهل السنة ما يزال إلى اليوم ينظر إلى علم الكلام، وكل ما هو مقتبس من أسس المنطق العقلاني اليوناني نظرة سلبية تضعف من مردوديته في مجال المعرفة الإنسانية. لم ينج من ذلك إلا علم أصول الفقه لأنه علم نخبوي من جهة، واستفادته من المنطق اليوناني –مع أنها واضحة– محدودة بالنظر إلى استفادته من العلوم الأخرى.

ومع الوقت أصبح هناك اتجاهان ظاهران، وإن تفاوتا في الانتشار بسبب الهيمنة التي كان يحظى بها المعتزلة بمباركة رسمية من الدولة خلال أواخر القرن الثاني للهجرة وأوائل الثالث للهجرة: اتجاه يدعو إلى احتلال العلوم العقلية الكلامية لكل المساحة التي يتناولها علم العقائد، مستفيدا من الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها المنطق اليوناني في هذا المجال، واتجاه يدعو إلى التمسك بالمرجعيات النقلية في مواجهة هذا الاجتياح الكلامي العقلي المحض للمعرفة العقدية الإسلامية. وتوسع الاتجاه الأول كثيرا على حساب الاتجاه الثاني بسبب مناصرة الدولة له طيلة عقود متتالية.

وبينما كان التوسع الاعتزالي يتزايد ويستفحل نشأت بالعراق طريقة جديدة أسسها الإمام أبو الحسن الأشعري (تـ324هـ)

الذي كان معتزليا ثم تخلى عن الاعتزال بعد قصة شهيرة حدثت له مع شيخه أبي علي الجبائي، تقوم على استثمار أحسن ما لدى الاتجاهين: التمسك بالمرجعيات النقلية من جهة، وعدم إلغاء المعرفة العقلية الكلامية من جهة أخرى، واستثمار هذه المعرفة العقلية في تبيين خلل المذهب المعتزلي، وهدمه وإماتته. وتمكن بفضل استناده إلى قواعد مذهب أهل السنة التي نشرها في عهده بالعراق الإمام أحمد بن حنبل الشيباني وتلامذته من إعادة صياغة العقيدة الإسلامية بطريقة جامعة بين العقل والنقل، ترتكز على تحري مذهب أهل الحق في كل ما تنازعت فيه الطوائف الأخرى.

وبالتزامن مع نشوء مذهب الأشعري هذا نشأ مذهب آخر يسير ذات النهج تقريبا هو مذهب أبي منصور الماتريدي السمرقندي (تـ333هـ)، فانتشرت طريقتهما في الاعتقاد، وأخذ بها العلماء الذين وجدوها موافقة لما يجدون في النقل، صالحة لإرواء غليل من لا يريد أن يلغي دور العقل، ودانوا بها، ونشروها في الآفاق فاعتنقها الناس، وماتت بسببها بدعة الاعتزالي وغيرها من بدع الطوائف.

وإنما لم يكن علم الاعتقاد الأشعري –ومثله الماتريدي– نقليا صرفا بسبب انعدام خيط ناظم للرد على الشبه الكثيرة التي أثارتها الطوائف المختلفة دون استخدام البراهين والقياسات العقلية من جانب، وصعوبة إرجاع كل أصل عقدي إلى مصدر

نقلي من الكتاب والسنة صحيح في نقله، نص في معناه، سالم من المعارض من جهة النقل، أو المناقض من جهة العقل من جانب آخر، ولأن النقل وإن كان قد أحاط بالكليات، فقد وكل الجزئيات إلى العقول كما فعل في الفقه والأصول وسائر العلوم لأن الجزئيات كما هو معلوم متجددة ولا نهائية.

كما أن العقيدة الأشعرية صيغت -لحاجة العصر في ذلك الوقت إلى عقيدة تنافح عقيدة الاعتزال وتستجيب لحاجة أفواج المجموعات غير الإسلامية التي تجد نفسها بحاجة إلى التعرف على عقيدة الإسلام الذي تغلغل في أوساطها- بطريقة تمكن من إظهار أن ألوهية الله سبحانه وتعالى مدركة بالعقل، بدرجة أنه يمكن أن يستيقن بها عقلا من لم تصل إليه نقلا، ويمكن أن يبرهن عليها بالعقل من وصلت إليه نقلا، فلا يكون المكلف بالإسلام مخاطبا بالإيمان بألوهية لا يدركها عقله، وإن لم يجعل الله العقل مخاطبا بها استقلالا دون النقل، لقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾، خلافا للمعتزلة الذين جعلوا العقل مخاطبا بها على وجه الاستقلال. فضلا عن كون النقل لا يمكن أن يحتج به إلا على المؤمن به بخلاف العقل الذي يمكن أن يستدل به على المؤمن والكافر معا. ثم إن النقل يحتاج الاحتجاج به إلى سلامته من المعارض من المنقول الصحيح، والمناقض من المعقول الصريح، وهذا عسر إلا على العلماء فكان العقل بذلك هو الحكم المرجوع إليه لدى الجميع مؤمنين ومبتدعة وكفارا، متى

ثبتت الألوهية به انحلت عرى دعاوى المشككين، وثبتت أقدام المصدقين.

هكذا ظهرت العقيدة الأشعرية، التي تعاقب على حمل لوائها بعد ذلك عدد من كبار الفحول في العالم الإسلامي (الباقلاني، الجويني، الغزالي...إلخ) فنقحوا أصولها وهذبوا فصولها ونشروها بين الناس، وقربوا مباحثها التي هي في الأصل مباحث نخبوية لهم بواسطة تأليف جملة من المؤلفات المبسطة التي تلائم مستوى طلبة العلم، تقتصر على إثبات ما هو أساسي في مجال الإلهيات والنبويات والسمعيات، مع التركيز على الشبه التي كثيرا ما يثيرها أهل الأهواء وبيان سبل إبطالها.

وظلت العقيدة الأشعرية –وأختها الماتريدية– إلى عهد قريب عقيدة السواد الأعظم من علماء الأمة وأئمتها، يتداولونها خلفا عن سلف، ويتناقلونها من جيل إلى جيل، فشكلت بذلك مدرسة ثرية –وإن لم تكن الوحيدة– في مجال تراث أهل السنة الإسلامي.

وطبعا لم يسلم منهج العقيدة الأشعرية –كأي اجتهاد بشري– من النقد، سواء من داخل المدرسة الأشعرية أو من خارجها، وكان من أكثر ما انتقد عليها –من داخلها أو من خارجها– الإغراق أحيانا في استخدام المصطلحات والمناهج الكلامية، ومبالغة متأخريهم في التأويل، وإعطاء مساحة كبيرة للنظر في منهجهم العقدي. وهي انتقادات لا تخلو من وجاهة لكنها لا

تلغي قيمة الأشعرية ودورها في التاريخ والتراث الإسلاميين كحامي للعقيدة من أدواء وشبه النحل الكثيرة التي وصلت إلى درجة تسرب الآراء الغنوصية والثنوية والحلولية إلى معتقدات أهل الأهواء من الفرق الإسلامية. ويكفي للتدليل على قيمتها كون الكثرة المتكاثرة من التراث الإسلامي الذي بين أيدينا أشعري المعتقد، وكون جل أعلام الأمة البارزين على امتداد التاريخ الإسلامي أشاعرة (أو ماتريديين). ولا يعني هذا مع ذلك أن طائفة أهل السنة انحصرت فيهم، بل لم تزل هناك طائفة أهل الحديث التي أسهمت هي الأخرى وما تزال تسهم في هذا الإرث العقدي المعرفي الإسلامي السني.

وانتشرت للعقيدة الأشعرية خلال القرون الأخيرة عدة مختصرات ومنظومات تقربها من الفهم وتيسرها لطلبة العلم من أحسنها وأجودها منظومة إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة للعلامة الحافظ الأديب أحمد المقرّي التي لم يجد الزمان بمثالها، ولم ينسج الناسجون على منوالها، مبنى ومعنى، وتحصيلا للمطلوب، واقتصارا على المرغوب، فلذلك انتشرت بين الطلاب، واستغنى بها الناس –أو كادوا- عما سواها في هذا الباب. ثم فترت عنها الهمم في هذا العصر -رغم أنها ما تزال تمثل أهم مصدر عقدي متكامل المنهج مبسط الطرح للمبتدئين- لتقاصر الناس عن الجد في طلب العلم وقصورهم عن الكد في تحصيل ما بعد عن الفهم، لاسيما في جانب علم الكلام، فأحببت خدمة للعلم

والمعرفة أن أستخرج للناس لبابها بلغة تبسط مصطلحاتها، وتبرز أحسن ما في مخدَّراتها، في نظم أقل منها بالثلث يحتوي على فوائد غزيرة، وتنبيهات كثيرة، لم تكن في الأصل، متحاشيا ما ضعفه المحققون منها ولو كان شهيرا (لاسيما في شأن إيجاب النظر على كل مكلف، وتأويل المتشابه، والصفات المعنوية وما يرتبط بها من مسألة الحال وغيرها)، معلقا على النظم تعليقات يلوح بها ما في طيه من تنبيهات وإفادات.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ويتقبله. آمين.

الحسين بن محنض الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على نبيه الكريم

نَظْمُ إِتْحَافُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِاخْتِصَارِ إِضَاءَةِ الدُّجُنَّة

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَبَعْدُ فَالْمُرَادْ   نَظْمُ أَسَاسِيَّاتِ عِلْمِ الاعْتِقَادْ

فَهْيَ أَهَمُّ مَا لَهُ الْمَرْءُ اجْتَنَى   مِنْ دَوْحَةِ الْعِلْمِ وَمَا بِهِ اعْتَنَى[1]

لأَنَّهَا الأَصْلُ وَمَا عَدَاهَا   يَقْصُرُ فِي الرُّتْبَةِ عَنْ مَدَاهَا[2]

وَهَا أَنَا أَسُوقُ مِنْهَا قَدْرَ مَا   يَجْدُرُ بِالْمَرْءِ لَهُ أَنْ يَعْلَمَا

مِمَّا لَهُ إِضَاءَةُ الدُّجُنَّهْ   حَوَتْ مِنِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّهْ[3]

بِلُغَةٍ خَالِيَةٍ مِنِ اصْطِلاَ   حَاتِ أَئِمَّةِ الْكَلاَمِ الْفُضَلاَ

إِلاَّ الَّذِي قَرُبَ مِنْهَا وَاشْتَهَرْ   فِي النَّاسِ ذِكْرُهُ وَنَفْعُهُ ظَهَرْ

فَجُلُّ تَقْرِيرَاتِ أَرْبَابِ الْكَلاَمْ   صَعْبٌ عَلَى أَفْهَامِ أَكْثَرِ الأَنَامْ

مُعْتَمِدًا عَلَى الَّذِي قَدْ صَحَّ لاَ   عَلَى الَّذِي شَهَّرَ بَعْضُ مَنْ خَلاَ

لاَسِيَّمَا فِي شَأْنِ إِيجَابِ النَّظَرْ   وَالْمَعْنَوِيَّةِ وَتَأْوِيلِ الْخَبَرْ[4]

---

[1] اجتنى: جنى، والدوحة: الشجرة العظيمة.

[2] الاعتقاد هو أصل الديانة، وعلمه هو أشرفها لأن شرف العلم من شرف ما يتعلق به، وهو هنا الله تبارك وتعالى وصفاته وكتبه وملائكته ورسله وبعض ما يتصل بذلك.

[3] إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة للشيخ العلامة الأديب المؤرخ الحافظ أحمد المقّري المغربي الأشعري المالكي (992هـ/1041هـ)، عقد فيها خلاصة ما عليه أهل السنة في مجال الاعتقاد.

مَــــعَ زِيَــــادَاتٍ مُفِيــــدَاتٍ لَهَــــا أَذْكُــــرُ يَسْــــتَفِيدُ مَــــنْ حَصَّــــلَهَا
مُكْتَفِيًــــا هُنَــــا بِمَــــا هُــــوَ مُهِــــمْ فِــــي ذَا الْمَقَــــامِ فَهْــــوَ كَــــافٍ إِنْ فُهِــــمْ

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ وَمَعْرِفَةِ الْوَاجِبِ
وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى وَحَقِّ رُسُلِهِ

الْعِلْــــمُ يَنْحَصِــــرُ فِــــي التَّصَــــوُّرِ وَالْحُكْــــمِ بِاتِّفَــــاقِ أَهْــــلِ النَّظَــــرِ[5]
وَالْحُكْــــمُ لِلَّــــذِي بِــــهِ الشَّــــرْعُ أَفَــــادْ يَرْجِــــعُ أَوْ لِلْعَقْــــلِ أَوْ لِلاعْتِيَــــادْ[6]

---

[4] شهرة الأمر لا تقتضي بالضرورة صحته، فقد اشتهرت أمور في هذا الباب وغيرها أصح منها، فلذلك اعتمدت على ما صح وإن لم يشتهر، وهو قليل أهمه مسألة إيجاب النظر على كل مكلف، ومسألة الصفات المعنوية وما يرتبط بها كالحال، ومسألة التأويل، ومسألة بعث الأجساد.

[5] ينحصر العلم باتفاق أهل النظر في التصور والحكم، ويعبر عن الحكم أيضا بالتصديق، فالتصور هو إدراك المعنى، والحكم هو إثباته أو نفيه، فإدراكنا أن معنى الحدوث هو الوجود من بعد العدم مثلا تصور، وإثباتنا له للعالَم حكم، ونفينا له عن الله تعالى حكم، فإن قلنا: الحدوث هو الوجود بعد العدم كان ذلك تصورا، وإن قلنا: العالم حادث، أو الله غير حادث كان ذلك حكما. وهكذا.

[6] الحكم من حيث مصدره ينقسم إلى ثلاثة أقسام: شرعي أو عقلي أو عادي. وذلك أن الإثبات أو النفي الذي ينطوي عليه الحكم إن أسند إلى الشرع بحيث لا يعلم إلا من جهته فهو الحكم الشرعي، كقولنا في الإثبات: صلاة الصبح واجبة، وقولنا في النفي: صلاة الضحى غير واجبة، وإن لم يستند إلى الشرع فإن أدركه العقل

وَالْعَقْلُ مَا إِلَيْهِ مِنْهُ يَرْجِعُ   يَجِبُ أَوْ يَجُوزُ أَوْ يَمْتَنِعُ
فَالْوَاجِبُ انْتِفَاؤُهُ بِأَيِّ حَالْ   يُمْنَعُ وَالْمُمْتَنِعُ الأَمْرُ الْمُحَالْ
وَالْجَائِزُ الْقَابِلُ لِلْحُصُولِ   وَضِدِّهِ فِي نَظَرِ الْعُقُولِ[7]
وَالْكُلُّ إِمَّا نَظَرِيٌّ أَوْ ضَرُو   رِيٌّ عَلَى الَّذِي الْهُدَاةُ ذَكَرُوا[8]

استقلالا من غير استناد إلى تكرار أو اختبار فهو الحكم العقلي، وذلك كقولنا في الإثبات: الاثنان زوج، وفي النفي: الثلاثة ليست بزوج، وإن لم يستند الحكم إلى الشرع، ولم يستند إلى العقل استقلالا بحيث احتاج إلى التجربة والاختبار فهو الحكم العادي، كقولنا: بأن النار تحرق في الإثبات، وبأن الحجر لا يتكلم في النفي.

[7] الحكم الذي يرجع إلى العقل: إما أن يكون واجبا وإما أن يكون جائزا وإما أن يكون ممتنعا، وذلك أن ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت ولا يقبل الانتفاء، وإما أن يقبل الانتفاء ولا يقبل الثبوت، وإما أن يقبل الأمرين معا، فالأول هو الواجب، والثاني هو الممتنع ويعبر عنه أيضا بالمحال وبالمستحيل، والثالث هو الجائز ويعبر عنه أيضا بالممكن.

[8] كل حكم عقلي سواء كان واجبا أو مستحيلا أو جائزا إما أن يكون نظريا أي لا يعرف إلا بعد النظر بالعقل، ونظره هو التأمل، وإما أن يكون ضروريا لا يحتاج إلى النظر بالعقل، فمثال الواجب الضروري كون الواحد أقل من الاثنين، فهذا يدركه العقل بلا نظر، ومثال الواجب النظري كون الواحد ربع عشر الأربعين فهذا لا يدركه العقل إلا بعد النظر. ومثال المستحيل الضروري كون الابن أكبر من أبيه، ومثال المستحيل النظري كون خمس نصف المائة أكثر

فَلْتَعْــرِفِ الْوَاجِــبَ وَالْمُحَــالَ وَالْـــ ـــجَائِزَ فِــي حَــقِّ إِلَهِــكَ الأَجَــلْ
وَحَـــقِّ رُسْـــلِه فَـــإِنَّ العَقْـــلَ قَـــادْ إِلَيْـــهِ وَالشَّـــرْعُ بِـــهِ أَيْضًـــا أَفَـــادْ[9]

فَصْلٌ فِي الطُّرُقِ الْمُحَصِّلَةِ لِلْجَزْمِ بِاللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ
وَبَيَانِ أَنَّ النَّظَرَ لاَ يَجِبُ إِلاَّ عَلَى الْجَاهِلِ أَوِ الشَّاكِّ

وَالْجَـــزْمُ وَالإِقْـــرَارُ بِـــاللهِ الأَحَـــدْ مِمَّـــا يُطَالَـــبُ بِـــهِ كُـــلُّ أَحَـــدْ
وَمِثْـــلُ ذَيْـــنِ الْجَـــزْمُ بِالَّـــذِي يَجِـــبْ لِلَّـــهِ فَـــالْجَزْمُ بِـــهِ مِمَّـــا طُلِـــبْ
وَهَكَـــذَا الْجَـــزْمُ بِمَـــا اسْـــتَحَالاَ عَلَيْـــهِ أَوْ جَـــازَ لَـــهُ تَعَـــالَى[10]
وَالنَّظَـــرُ الَّـــذِي بِـــهِ الْجَـــزْمُ يَـــتِمْ مِـــنْ ذِي الْجَهَالَـــةِ أَوِ الشَّـــكِّ حُـــتِمْ
وَجَهْلُـــــهُ أَوْ شَـــــكُّهُ إِذَا نَفَـــــاهْ عَنْـــهُ تَـــوَاتُرُ الرِّوَايَـــاتِ كَفَـــاهْ
فَـــالْجَزْمُ فِـــي ذَا الْبَـــابِ هُـــوَ الْمُعْتَبَـــرْ لاَ نَظَـــرٌ وُجُوبُـــهُ قَـــدِ اشْـــتَهَرْ[11]

من عشريها. ومثال الجائز الضروري جواز الحركة على الإنسان، ومثال الجائز النظري جواز تمني الموت عليه.

[9] أهم ما بني عليه علم الاعتقاد معرفة ما دل عليه العقل أو أفاد به الشرع في شأن الواجب والمستحيل والجائز في حق الله تعالى وحق رسله الكرام صلوات الله وسلامه عليهم.

[10] الجزم بالله تعالى وبما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه هو استيقان القلب به، والإقرار به عدم جحده، وكلاهما واجب.

[11] النظر الذي لا يحصل هذا الجزم إلا به واجب كذلك، وذلك لا يتصور –على وجه التحقيق لا على الوجه المشتهر– إلا في حق الجاهل بالله تعالى، أو الجاهل بما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه، أو حق الشاك في ذلك، لأن الجازم بهما متحقق بالغاية التي من

أجلها شرع إيجاب النظر، وهي العلم بالله وصفاته على وجه اليقين. والنظر من أهم المواضيع التي وقع فيها نزاع كبير، فقال المعتزلة وجمهور الأشاعرة بأنه واجب على كل مكلف بل هو -أو القصد إليه- أول واجب عليه، وقالوا: وذلك أن أول واجب هو معرفة الله تعالى، وتلك لا تحصل إلا بالنظر، فصار هو أول واجب لأن الله تعالى لا يعرف بالضرورة ولا بالمشاهدة فوجب أن يعرف بالنظر. أما المعتزلة فأوجبوه موافقة لأصولهم المبنية على أن العقل هو أصل التكليف وعلى أن الإنسان مكلف بعقله قبل نزول الشرع، فبعقله يدرك حسن الأشياء وقبحها إذ هي حسنة أو قبيحة لذاتها أو لصفة لازمة لها، أو لاعتبارات أخرى، والشرع كاشف ومبين لذلك فقط، وأما الأشاعرة فجروا في إيجابه على أصلهم الذي بنوا على أن معرفة الشرع متوقفة على العقل، لكن لا يجب شيء على العباد قبل ورود الشرع، إذ العقل لا يدل على حسن شيء ولا على قبحه قبل ورود الشرع، ومعرفته لبعض ذلك لا حجة فيها لأنها غير مطردة، فالمعول عليه في ذلك كله حقيقة الشرع، لكن إذا ورد الشرع ليس للمرء في معرفة صحته إلا السمع أو العقل، فأما السمع فمحال إذ يؤدي إلى الدور لأن الرسول إذا جاءه بالمعجزة فلا سبيل له إلى الجزم بصدقه إلا بعد ثبوت الألوهية لديه، وتلك لا تثبت إلا بالعقل، لأنه بدون ذلك يقول للرسول: لا أعلم صدقك حتى يثبت لي وجود من أرسلك، ولا يثبت لي حتى أنظر، ولا أنظر حتى يثبت لي صدقك، فوجب المصير إلى العقل والنظر المؤدي إلى معرفة صحة الشرع عن طريق معرفة الله وما يجب في حقه. فاتفقا (المعتزلة والأشاعرة) في إيجاب النظر واختلفا في أسباب إيجابه، ولهما فيه وفي مناطه نزاعات

طويلة يختلفون في بعضها ويتفقون في بعضها بحسب اختلاف أصولهم، كاتفاقهم على أن شرط دليل المعجزة ثبوت عدم جواز الكذب في حق الله تعالى المحال عقلا لأنه نقص، واختلافهم في مناط ذلك، فهو عند المعتزلة محال لترتب القبح عليه عقلا، وعند الأشعرية محال لترتب العجز عليه عقلا. وقد رتبا على إيجاب هذا النظر قسمة ثنائية مفادها أن الناس إما ناظر وإما مقلد، والمقلد إما كافر وإما عاص بترك النظر، واختلفوا في قدر ما يكفي من النظر وما لا بد منه من الاستدلال وكيفية ذلك. وأهملوا بسبب هذه القسمة نوعا ثالثا هو المتبع، أهمله الأشاعرة كما أهمله المعتزلة، فالأشاعرة اتفقوا على أن صدق صاحب المعجزة (الرسول) يفيد العلم الضروري بصحة ما يخبر به، واتباعه لا يسمى تقليدا إلا على سبيل التجوز، لأن التقليد عندهم هو اتباع قول غير الحجة بلا دليل، وأما اتباع صاحب الحجة الذي هو الرسول أو اتباع ما تواتر عنه أو حصل عليه الإجماع الذي هو فرع عن إخباره اتباع لا تقليد. وإنما منعهم من تسميته اتباعا تشهيرهم للزوم معرفة الدليل العقلي للمتبِع بعد حصول الاختلاف بينهم: هل يكفي في نفي التقليد قول من عُرفت رسالته بالمعجزة مشاهدة أو تواترا أو على الإجماع، أو لا بد من الدليل العقلي، ولو دون القدرة على التعبير عنه؟، وهذا مراعاة لأصلهم في وجوب المعرفة العقلية لما يتوقف عليه الشرع من الصفات الإلهية. والحق الذي تدل عليه الأدلة المتضافرة وعليه أكثر السلف وبعض محققي الخلف كما ذكر الغزالي وغيره أن نفي التقليد يحصل باتباع قول الرسول وما تواتر عنه وفرعه الذي هو الإجماع، فيكون المتبع نوعا ثالثا غير الناظر وغير المقلد. وإهمال هذا النوع الثالث الذي

هو حال أكثر المسلمين، هو الذي ألجأ جمهور الأشاعرة إلى الاضطراب في حكم المقلد، فتكفيره يؤدي إلى تكفير سائر العوام الذين هم جل الناس، وكذلك تبديعه أو تفسيقه، واعتبارهم مؤمنين ناقض لقسمتهم الناس إلى ناظر ومقلد. ومن طالع أقاويلهم في هذا الباب علم كثرة اختلافهم في المقلد، وفيما يكفيه من النظر. والحق أن التسليم لهم بأن العقل لا بد منه للاستدلال على صدق الرسول لا يقتضي تكليف المؤمن بالنظر العقلي البعيد الذي لا يحسنه كل أحد، إذ المعرفة العقلية التي يحتاجها المرء لمعرفة دلالة المعجزة لا ينفك عنها أحد لأنها دائرة بين الضرورة والنظر القريب المنبني على المعرفة الفطرية المركوزة في جميع النفوس البشرية بأن كل أثر صادر ولا بد عن مؤثر، ثم الرسول بعد ذلك يعرف الناس بهذا المؤثر وما يجوز في حقه وما لا يجوز والعقل يشهد له في كل ذلك. وأما أن يتوصل العقل استقلالا إلى كل هذا على سبيل التفصيل فممكن لبعض الناس لكن ادعاء أنه مقدور لكل أحد باطل بالمشاهدة، وربط الإيمان به من التكليف بالمشقة الممنوع والحرج في الدين المرفوع. وحيث إن الكلام على النظر ووجوبه إذا أطلق في اصطلاح أهل هذا الفن فإنما يراد به هذا الأخير فالتحقيق فيه أنه غير واجب على الجملة وإن أمكن تصور وجوبه على نحو مخصوص، فلا يجب قبل أن يرد الشرع على لسان صاحب المعجزة –خلافا لقول المعتزلة– لقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾، ولا إن أفادت المعجزة العلم الضروري بالمشاهدة أو التواتر، لكن حيث ورد الشرع وفقدت المشاهدة والتواتر وجب تحصيل الجزم إما دفعا للجهل وإما دفعا للشك كما قال العز بن عبد السلام، فالجزم في هذا الباب هو المعتبر

لا النظر الذي اشتهر وجوبه. قال الغزالي في إلجام العوام عن علم الكلام وهو آخر ما ألفه في الاعتقاد: "لعلك تقول لا أنكر حصول الاعتقاد الجازم في قلوب العوام.. ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء، وقد كُلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقادٍ هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق، فالجواب: أن هذا غلط ممن ذهب إليه، بل سعادة الخلق في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما لتنتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق، وصورة الحق إذا انتقش بها قلب، فلا نظر إلى السبب المفيد له أهو دليل حقيقي أو رسمي أو إقناعي، أو قبول بحسن الاعتقاد في قائله، أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب، فليس المطلوب الدليل المفيد، بل الفائدة، وهي حقيقة الحق على ما هي عليه، فمن اعتقد حقيقة الحق في الله وفي صفاته وفي كتبه ورسله واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد، وإن لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي، ولم يكلف الله عباده إلا ذلك، وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في موارد الأعراب عليه، وعرضه الإيمان عليهم، وقبولهم ذلك وانصرافهم إلى رعاية الإبل والمواشي من غير تكليفه إياهم التفكر في المعجزة، ووجه دلالتها، والتفكر في حدوث العالم، وإثبات الصانع، وفي أدلة الوحدانية وسائر الصفات، بل الأكثر من أجلاف العرب لو كلفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة، بل كان الواحد منهم يحلفه ويقول: الله أرسلك؟ فيقول: والله الله أرسلني رسولا، وكان يصدقه بيمينه وينصرف، ويقول الآخر إذا قدم عليه ونظر إليه: والله ما هذا وجه كذاب، وأمثال ذلك مما لا يحصى، بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وعصر أصحابه آلاف لا

وَالشَّرْطُ فِي الْجَزْمِ اسْتِنَادُهُ إِلَى   عِلْمٍ صَحِيحٍ أَوْ دَلِيلٍ انْجَلَى[12]
وَذَاكَ يَحْصُلُ مِنِ اسْتِدْلَالِ نَا   ظِرٍ مِنَ النَّظَرِ قَدْ تَمَكَّنَا
وَهْوَ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِي يَحْصُلُ   أَيْضًا وَمِنْ ذَلِكَ هَذَا أَكْمَلُ[13]
فَالرُّسْلُ مَنْ لِمُعْجِزَاتِهِمْ حَضَرْ   غَيْرَ مُكَابِرٍ بِصِدْقِهِمْ أَقَرْ
لأَنَّ صِدْقَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُو   رِيِّ وَإِنْ جَحَدَهُ مَنْ كَابَرُوا[14]
وَجَزْمُهُ بِصِدْقِهِمْ فِي النَّقْلِ   يُغْنِيهِ عَنْ نَظَرِهِ بِالْعَقْلِ[15]

يفهم الأكثرون منهم أدلة الكلام، ومن كان يفهمه منهم يحتاج إلى أن يترك صناعته، ويختلف إلى مسلم مدة مديدة، ولم ينقل قط شيء من ذلك، فعلم علما ضروريا أن الله تعالى لم يكلف الخلق إلا الإيمان والتصديق الجازم بما قاله كيفما حصل التصديق". فتبين على وجه التحقيق من كل هذا أن الواجب على كل مكلف هو الجزم لا النظر.

[12] والجزم شرطه لكي يكون معتبرا أن يستند إلى علم صحيح أو دليل قطعي، فلا عبرة مثلا بالجزم بأن الله ثالث ثلاثة أو بأن الأرض لا تدور، لأن مثل هذا الجزم فاقد لشرطه.

[13] يحصل الجزم المستوفي لشرطه من أحد طريقين: الأول استدلال الناظر المتمكن من النظر، والثاني حصول العلم الضروري للإنسان. وتحقق الجزم من طريق حصول العلم الضروري أكمل من تحققه من طريق النظر لعدم تساوي العقول في النظر.

[14] دلالة المعجزة على صدق الرسل ضرورية، كما بينه غير واحد من العلم العلماء. قال الغزالي في الاقتصاد: "من اعترف بكون المعجزة فعل الله تعالى حصل له العلم الضروري بالتصديق".

وَحَالُ مَنْ لَهُ تَوَاتَرَ الْخَبَرْ　　عَنْهُمْ كَحَالِ مَنْ لأَمْرِهِمْ حَضَرْ

إِذْ بِتَوَاتُرِ ضَرُورِي الْعِلْمِ　　كَذَاكَ يَحْصُلُ أَتَمُّ الْجَزْمِ

فَالشَّكُّ لاَ يُمْكِنُ فِي الَّذِي تَرَى　　نَفْسٌ وَلاَ الَّذِي لَهَا تَوَاتَرَا[16]

وَطَلَبُ النَّظَرِ مِمَّنْ وَجَدَا　　عِلْمًا ضَرُورِيًّا إِلَيْهِ اسْتَنَدَا

يَأْبَاهُ عَقْلُ كُلِّ مَنْ تَأَمَّلاَ　　مَا قَدْ خَلاَ وَمِنْ تَعَصُّبٍ خَلاَ

إِلاَّ إِذَا عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ تَمْ　　ذَلِكَ لاَ سَبِيلِ أَنَّهُ انْحَتَمْ[17]

---

[15] جزم كل امرئ بصدق الرسل يغنيه عن نظره بالعقل في صحة ما يخبرون به على سبيل الوجوب، لكنه لا يرد مطلوبيته على سبيل الندب.

[16] تواتر العلم الضروري يوجب الجزم الذي توجبه المشاهدة، فالإنسان الذي يعيش قرب البحار ويشاهدها، والإنسان الذي يعيش في القفار البعيدة وتتواتر لديه أخبارها كلاهما يحصل له الجزم بالعلم الضروري بوجود البحار، ولو ذهب أحدهما يشكك نفسه في وجودها أبت عن ذلك ضرورة، وهذا مشاهد معلوم.

[17] كون الشرع حث على النظر وأرشد إليه في مواضيع كثيرة لا يقتضي إيجابه على كل مكلف، لأن العقل الصحيح السالم من التعصب يأبى إيجاب النظر على من حصل له الجزم بواسطة العلم الضروري، إذ الغرض الأول من النظر هو الوصول إلى الجزم، لكن يندب له النظر لتحصيل فوائد أخرى، منها أن نظر الواجد للعلم الضروري يزداد به اطمئنانا ويقينا، ويتحصن به من وسوسة الشيطان. وأما فاقد العلم الضروري فالنظر في حقه واجب إن رجا

وَكُلُّ مَنْ إِيمَانُهُ عَنِ النَّظَرْ   نَشَأَ أَوْ عَنْ مُتَوَاتِرِ الْخَبَرْ
فَمَا لَهُ حَصَلَ بِالتَّأْكِيدِ   يُخْرِجُهُ مِنْ رِبْقَةِ التَّقْلِيدِ
فَصَّلَ مَا مِنَ الدَّلِيلِ حَصَلاَ   بِهِ لَهُ إِيمَانُهُ أَوْ أَجْمَلاَ
أَوْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ التَّعْبِيرِ عَنْ   دَلِيلِ مَا لَهُ مِنَ الإِيمَانِ عَنْ[18]

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى وَمَعْرِفَةِ صِفَتِهِ النَّفْسِيَّةِ وَصِفَاتِهِ السَّلْبِيَّةِ وَمَا يُنَافِيهَا

وَيَحْصُلُ الإِيمَانُ بِاللهِ مَتَى   صَدَّقَ جَازِمًا بِهِ قَلْبُ الْفَتَى
وَالْقَلْبُ مَا فِيهِ عَلَيْهِ يُسْتَدَلْ   بِصَالِحِ الْقَوْلِ وَصَالِحِ الْعَمَلْ
فَهُوَ جَزْمٌ اسْتَكَنَّ فِي الْجَنَانْ   وَعَبَّرَ الْعَمَلُ عَنْهُ وَاللِّسَانْ[19]
وَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَعْرِفَ مَنْ   آمَنَ مَنْ عَلَيْهِ بِالإِيمَانِ مَنْ[20]
فَاللهُ مَوْجُودٌ[21] وُجُودًا لاَ بِدَا   يَةَ لَهُ[22] جَزْمًا وَبَاقٍ أَبَدَا[23]

أن يصل به إلى الجزم الواجب، فاشترك واجد العلم الضروري وفاقده في أصل مطلوبية النظر وافترقا في حكمه في حقهما.

[18] عن له الأمر: ظهر له. وهذا محل اتفاق من جمهور أهل العلم أن الدليل الإجمالي كاف للناظر ولو كان عاجزا عن التعبير عنه.

[19] فذلك قولهم: الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح.

[20] منَّ عليه بالشيء: تفضل عليه به.

[21] قال بعض أهل العلم: عد الوجود صفة على مذهب الأشعري فيه تسامح لأنه عنده عين الذات ليس بزائد عليها، والذات ليست بصفة، لكن لما كان الوجود توصف به الذات في اللفظ فيقال ذات

وَهْوَ قَدِيمٌ فِي الَّذِي قَدْ أَطْلَقَا   عَلَيْهِ جَلَّ جُلُّ مَنْ قَدْ حَقَّقَا
إِذْ وَصْفُ رَبِّ الْعَرْشِ بِالْقِدَمِ جَا   ئِزٌ كَمَا عَنْ أَكْثَرِ الْهُدَاةِ جَا
وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّهُمْ بِذَا الْقِدَمْ   يَعْنُونَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ عَدَمْ[24]
وَهْوَ غَنِيٌّ عَنْ سِوَاهُ مُطْلَقَا[25]   مُخَالِفٌ لِكُلِّ مَا قَدْ خَلَقَا[26]

مولانا موجودة صح أن يعد صفة على الجملة، وأما على مذهب من جعل الوجود زائدا على الذات كالرازي فعده من الصفات عنده صحيح لا تسامح فيه. وقال بعضهم: لم يرد الأشعري بقوله بأن "الوجود عين الموجود ليس زائدا عليه" نفي صفة الوجود بل نفي وجود الموجود قبل اكتسابه صفة الوجود، وسيأتي تبيين هذا لاحقا.

[22] الله موجود وجودا لا بداية له.

[23] والله باق بقاء أبديا لا نهاية له، إذ البقاء عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود.

[24] وهو قديم لكون وجوده أزليا. واعترض البعض على وصف الله بالقدم، وعامة المحققين من السلف وأهل السنة على جواز ذلك، وفيه حديث ضعيف رواه ابن ماجه في باب أسماء الله عز وجل من كتاب الدعاء، وليس يخفى على أهل العلم أنهم إنما يعنون بالقديم هنا ما لم يسبقه عدم، فهو عندهم عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود.

[25] والله غني عن سواه مطلقا، فليس مفتقرا إلى محل يقوم به، ولا إلى مخصص أي فاعل يخصصه بالوجود. وغناه المطلق هو المعبر عنه بالقيام بالنفس.

وَوَاحِــدٌ سُــبْحَانَهُ فِــي ذَاتِــهِ وَفِــي فِعَالِــهِ وَفِــي صِــفَاتِه[27]
فَــذِي الصِّفَاتُ السِّتُّ لِلَّـهِ تَجِـبْ وَجَــزْمُ كُــلِّ أَحَــدٍ بِهَــا طُلِــبْ[28]
وَصِــفَةُ الْوُجُــودِ قَــدْ دُعِيَــتْ مِنْهَــا لَــدَى الْهُــدَاةِ بِالنَّفْسِــيَّةِ
لأَنَّهَــا لاَ تَقْتَضِــي مَعْنًــى يُضَــا فُ لِلَّــذِي الــذَّاتُ لَــهُ ذَاتُ اقْتِضَــا
وَالــذَّاتُ مَــعْ ذَا دُونَ ذِي الصِّــفَةِ لاَ يَصِــحُّ عِنْــدَ مَــنْ خَــلاَ أَنْ تُعْقَــلاَ[29]
وَالْــبَعْضُ قَــالَ هِــيَ عَــيْنُ الــذَّاتِ فَلَــمْ يَعُــدَّهَا مِــنَ الصِّــفَاتِ[30]

---

[26] لا يماثل الله تعالى شيء من الحوادث مطلقا، لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال.

[27] والله واحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله. وهذا يقتضي أن ذاته غير مركبة، وأنها غير متعددة فلا ثاني له ولا شريك، وأن صفاته غير متعددة من جنس واحد فما ثم قدرتان ولا إرادتان مثلا، ولا لغيره صفة تشبه صفاته سبحانه، وأن أفعاله لا يشاركه فيها أحد، فلا يوجد لغير الله تعالى فعل من الأفعال على سبيل الإيجاد والاختراع، وإنما ينسب الفعل لغير الله على وجه الكسب لا على وجه التأثير.

[28] فتحصل مما ذكر ست صفات واجبة لله تعالى هي: الوجود والقدم والبقاء والغنى المطلق والمخالفة للحوادث والوحدة، تجب معرفتها والجزم بها.

[29] تدعى صفة الوجود بالصفة النفسية لأن الذات لا تعقل بدونها، ولأنها لا تقتضي معنى زائدا عما تقتضيه الذات.

[30] ينسب إلى الإمام الأشعري قوله "الوجود عين الموجود ليس زائدا عليه"، قال بعض أهل العلم: ولا يريد به أن مفهوم الوجود والموجود شيء واحد، إذ الوجود صفة والموجود موصوفها فلا يكونان شيئا

وَالْخَمْسُ الأُخْرَى عِنْدَهُمْ سَلْبِيَّةُ   وَهْيَ بِذَلِكَ لَدَيْهِمْ تُنْعَتُ
لِسَلْبِهَا عَنْ فَاطِرِ الأَكْوَانِ جَلْ   مَا سَلْبُهُ عَنْهُ عَلَيْهِ العَقْلُ دَلْ
فَوَصْفُهُ بِهَا لَدَيْهِمْ يَنْفِي   مَا أَوْجَبُوا انْتِفَاءَهُ مِنْ وَصْفِ[31]
وَمَعَهَا الْوُجُودُ فِي ذَاكَ كَمَا   لِذَاكَ قَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَا[32]

واحدا أبدا، بل يريد به الرد على المعتزلة الذين قالوا: "المعدوم الممكن قبل وجوده شيء وذات ومتقرر في نفسه في الخارج، إلا أن الممكنات قبل أن تكسى بنور الوجود كأشياء مخبوءة في بيت مظلم"، فأراد الأشعري الرد عليهم، فقال: "وجود الشيء عينه ليس زائدا عليه" أي به تحققت عينه في الخارج، فلا عين له فيه دونه، ولولاه لم تكن شيئا ولا ذاتا. وقد ألمح صاحب المواقف إلى ذلك بقوله: "النزاع في أن الوجود زائد أو ليس بزائد راجع إلى النزاع في الوجود الذهني، فمن لم يثبته كالشيخ الأشعري قال: إن الوجود الخارجي عين الماهية مطلقا، ومن أثبته قال: الوجود الخارجي زائد على الماهية في الذهن، فمن ادعى من المتأخرين أن الوجود زائد مع أنه ناف للوجود الذهني لم يكن على بصيرة في دعواه هذه".

31 الخمس الأخرى وهي: القدم، والبقاء، والغنى المطلق، والمخالفة للحوادث، والوحدة، تدعى عندهم بالصفات السلبية لأنها لا تقتضي قيام ما تدل عليه بالذات العلية، وإنما تقتضي سلب خمس صفات دل العقل على وجوب سلبها عن الله تعالى، وهذه الصفات الخمس المسلوبة هي: الحدوث، والفناء، والافتقار، والمماثلة، والتعدد، فوصفه تعالى بالصفات السلبية متضمن لنفي أضدادها الواجب نفيها في حقه تعالى.

أَمَّا الْوُجُودُ فَهْوَ نَافٍ لِلْعَدَمْ عَنْهُ وَنَافٍ لِحُدُوثِهِ الْقِدَمْ
وَقَدْ نَفَى عَنْهُ بَقَاؤُهُ الْفَنَا وَالافْتِقَارُ عَنْهُ يَنْفِيهِ الْغِنَى
وَانْفِ مُمَاثَلَتَهُ بِمَا سَبَقْ مِنْ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِمَا خَلَقْ
كَمَا نَفَتْ وَحْدَتُهُ التَّعَدُّدَا عَنْهُ وَأَثْبَتَتْ لَهُ التَّفَرُّدَا
وَمَا مَضَى مَعْ كَوْنِهِ فِي النَّقْلِ جَا يُدْرِكُهُ بِالْعَقْلِ كُلُّ ذِي حِجَى[33]
فَالْعَقْلُ قَاضٍ بِوُجُودِ خَالِقِ مُخْتَرِعٍ لِهَذِهِ الْخَلَائِقِ
إِذْ كُلُّ مُحْدَثٍ حُدُوثُهُ إِلَى مُرَجِّحٍ يَحْتَاجُ عِنْدَ الْعُقَلَا
فَالْفِعْلُ لاَ يَقْبَلُ أَيُّ عَاقِلِ بِأَنَّهُ وُجِدَ دُونَ فَاعِلِ[34]

---

[32] الوجود يشارك الصفات السلبية الخمس في عموم السلب، من حيث إنه يسلب أيضا ضده وهو العدم وينفيه عن الله تعالى، كما نبه عليه بعض العلماء، لكنه مع ذلك يسمى صفة نفسية لا صفة سلبية لأن الذات لا تعقل دونه بخلاف الصفات السلبية.

[33] مع أن ما سيق من الصفات (في باب النفسية والسلبية) قد دل عليه النقل تعريفا وتنبيها للعباد لاستيلاء الغفلة على أكثر العقول، فإن كل ذي حجى يدرك بحجاه ثبوت هذه الصفات من طريق العقل.

[34] فالعقل قاض بوجود خالق واجب الوجود مخترع لهذا الخلق، وذلك أن وجود هذا الخلق المحدث من الجائز لا من المستحيل لأنه وجد بعد أن كان عدما والمستحيل وجوده لا يوجد، ولا من الواجب لأنه حصل له الحدوث ويلحقه العدم وواجب الوجود لا يقبل الحدوث ولا يلحقه العدم، فهو إذًا من الجائز. والجائز ما كان له طرفان متساويان لا يرجح أحدهما عن الآخر إلا بمرجح، وهذان هنا

وَعَجْزُهَا عَنْ خَلْقِهَا لِجِنْسِهَا   يَنْفِي قِيَامَهَا بِخَلْقِ نَفْسِهَا
"إِذْ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ مَعَا   وَهْوَ تَنَافٍ ظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى"[35]
وَالْعَقْلُ لِلْخَالِقِ قَاضٍ بِالْقِدَمْ   وَبِالْبَقَا لأَنَّ تَجْوِيزَ الْعَدَمْ
مُفْضٍ إِلَى حُدُوثِهِ ثُمَّ إِلَى   مُؤَثِّرٍ عَنْهُ الْحُدُوثُ حَصَلاَ
وَذَا إِلَى الدَّوْرِ أَوِ التَّسَلْسُلِ   يُفْضِي وَمَنْعُ مِثْلِ ذَلِكَ جَلِي[36]

هما جواز الوجود وجواز العدم، فلما ترجح وجود الخلق على عدمه علم أن ترجيح الوجود في حقه كان عن مرجح، إذ كل محدث حدوثه يحتاج إلى مرجح عند جميع العقلاء، فالفعل لا يقبل أي عاقل بأنه وجد دون فاعل، لأنه لو قبل ذلك اجتمع له متنافيان هما التساوي والرجحان (تساوي الوجود والعدم، ورجحان الوجود بلا مرجح)، واجتماعهما لا يجوز، فكان لا بد لهذا الخلق من خالق.

[35] عجز الخلائق عن خلقها لنفسها ناف لقيامها بخلق جنسها، وهو -مع كونه مشاهدا- لا يصح عقلا لأنه يجمع بين التقديم والتأخير معا، أي بين كون المرء خالقا ومخلوقا في نفس الوقت وهو محال. والبيت بين ظفرين من الإضاءة.

[36] والعقل أيضا قاض للخالق بالقدم وبالبقاء، لأن تجويز العدم السابق أو اللاحق دليل على حدوثه، وحدوثه يؤول إلى احتياجه إلى مؤثر يخصص وجوده، لما في عدم احتياجه إلى المخصص من اجتماع التساوي والرجحان المحال، وهذا يفضي إما إلى الدور (وهو توقف الشيء على شيء متوقف عليه) إن فرضناه منحصرا في اثنين أو أكثر كل منهما أحدث الآخر، فيتوقف حدوث كل منهما على الآخر، وهو محال، وإما إلى التسلسل (وهو توقف الشيء على شيء وتوقف ذلك

وَبِالْغِنَى فَالافْتِقَارُ لِمَحَلْ ... أَوْ لِمُخَصِّصٍ عَلَى الْحُدُوثِ دَلْ[37]
وَبِالْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ ... إِذْ عَكْسُ ذَا وَصْفٌ لِكُلِّ حَادِثِ
لأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ الْعَوَالِمَا ... صَارَ لَهُ الْحُدُوثُ أَمْرًا لاَزِمَا
إِذِ الْمُمَاثِلُ مُسَاوٍ فِي صِفَا ... تِ النَّفْسِ لِلْمِثْلِ لَدَى مَنْ سَلَفَا
وَهْيَ الَّتي بِدُونِهَا الْمَوْصُوفُ لاَ ... يُمْكِنُ عِنْدَ مَنْ خَلاَ أَنْ يُعْقَلاَ[38]
وَمِثْلُ ذِي الْوَحْدَةُ إِذْ لَوِ اتَّفَقْ ... بِأَنَّهُ وُجِدَ لِلَّذِي خَلَقْ
مُنَازِعٌ فِي خَلْقِهِ لَذَهَبَا ... كُلٌّ بِمَا خَلَقَ أَوْ بِمَا اجْتَبَى

الشيء على شيء إلى ما لا نهاية له) إن فرضناه غير منحصر، بأن نقول بأنه حادث ومفتقر إلى محدث، ومحدثه حادث ومفتقر إلى محدث وهكذا، وهو محال أيضا لتسلسله.

[37] والعقل قاض لله تعالى بالغنى المطلق لأن الافتقار إلى المحل أو المخصص مما يدل على الحدوث، فليس مفتقرا إلى محل أي إلى ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف، لأن ذلك لا يكون إلا للصفات، والصفة لا تقوم بها الصفات، وليس مفتقرا إلى مخصص إذ لو افتقر إليه لكان حادثا، والمخصص هو المؤثر الذي يخصص بإحدى الممكنات المتقابلات عن الأخرى وهي ست تتعلق بالوجود أو العدم، والصفات، والأمكنة، والأزمنة، والجهات، والمقادير.

[38] والعقل قاض لله تعالى بالمخالفة للحوادث، إذ لو ماثل الحوادث لزم حدوثه، لأن مثل الشيء مساو له في الصفات النفسية، والصفات النفسية هي أخص صفات الموصوف وهي التي لا يعقل الموصوف بدونها، كصفة النطق بالنسبة للإنسان.

وَلَعَــلاَ مِـــنْ بَعْـــدِ ذَلِـــكَ عَلَـــى   مَـنْ مِنْهُمَـا ضَـعُفَ حَتْمًـا مَـنْ عَـلاَ
وَذَا الــدَّلِيلُ عِنْـدَ مَـنْ مَضَـى دُعِـي   كَمَـــا رَوَى الْهُـــدَاةُ بِالتَّمَـــانُعِ[39]

---

[39] والعقل قاض لله أيضا بالوحدانية لأنه لو وجد إلهان يدبران أمر هذا الكون للزم عجزهما، سواء اختلفا أو اتفقا أو اقتسما، وسواء كان ذلك عن اضطرار منهما أو اختيار، لأنه إن كان عن اضطرار لزم قهرهما وعجزهما، ولو قُهرا أو عَجزا لفني العالم، وفناء العالم باطل بالمشاهدة، وهذا الاضطرار سواء في الاتفاق أو الاختلاف أو الاقتسام. وإن كان عن اختيار منهما، فإن اختلفا بأن أراد أحدهما الإيجاد وأراد الآخر الإعدام، أو أراد أحدهما المنح وأراد الآخر المنع فلا يخلو الحال من: إما أن ينفذ مراداهما معا فيلزم اجتماع الضدين وهو محال، وإما ألا ينفذ مراداهما معا فيلزم عجزهما معا، ويلزم ارتفاع الضدين في الممكن مع قبول المحل له، وإما أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر فيلزم عجز من لم ينفذ مراده، وبذلك يلزم عجز الذي نفذ مراده لأن ألوهيتهما معا تقتضي أصلا تماثلهما في كل شيء، وإن اتفقا فإما أن يتفقا على إيجاد الشيء معا بأن يؤثر كل منهما فيه على سبيل الاستقلال، وهذا يلزم منه وقوع مقدور واحد لقادرين وهو محال، وإما أن يتفقا على إيجاده بطريق التعاون، وهذا يلزم منه أن يوجده أحدهما ثم يوجده الآخر بعينه وهذا باطل لأن تحصيل الحاصل محال، أو يلزم منه ألا يوجد إلا جوهران فصاعدا كل منهما خلق أحدهما، وهذا باطل لأن الجوهر فرد موجود ثابت والجوهر الفرد هو الجرم الذي لا يقبل الانقسام، وإما أن يقتسما التصرف فإن كان عن عجز منهما أو من أحدهما بطلت ألوهيتهما معا، وإن كان عن قدرة منهما معا استبد كل منهما بما خلق ثم علا

وَبَعْضُهُمْ رَدَّ دَلِيلَ ذِي إِلَى   سَمْعٍ وَلَكِنْ رَدَّ ذَاكَ الْعُقَلاَ
لأَنَّ إِثْبَاتَ وُجُودِ ذِي الْجَلاَلْ   دُونَ ثُبُوتِ وَحْدَةٍ عَقْلاً مُحَالْ[40]
وَذِي الصِّفَاتُ ذُو الْجَلاَلِ الأَسْمَى   تَمْنَعُ عَقْلاً أَنْ يَكُونَ جِسْمَا
أَوْ عَرَضًا أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَهْ   أَوْ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ شَيْءٌ أَشْبَهَهْ
أَوْ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مُؤَثِّرَا   فِي مَا نَرَاهُ جَارِيًا أَوْ مَا جَرَى

أقواهما على أضعفها وإلا ظهر عجزهما معا، فبطل وجود أكثر من إله واحد لهذا الكون. وهذا الدليل هو المسمى عندهم بدليل التمانع، وله صيغ أخرى على بعضها إيرادات لا تقدح فيه بالجملة.

[40] رد بعض أهل العلم من الأشاعرة دليل الوحدانية إلى الدليل السمعي، وهو الدليل النقلي، ولكن أبى العقلاء عن ذلك لأن إثبات وجود الله تعالى دون إثبات الوحدانية له محال، إذ وجود إله مدبر لهذا الكون متوقف على وحدة هذا الإله كما يعلم من دليل التمانع المتقدم. وعندهم أن ما يتوقف الشرع عليه من الصفات الإلهية لا يستدل عليه بدليل سمعي للدور، وهو توقف ثبوت السمع على ثبوت الإله المتوقف على ثبوت الوحدانية وتوقف الوحدانية على ثبوت السمع. وهذا على أصلهم في أن الاستدلال بالمعجزة على صدق الرسول لا يصح ممن لم يثبت لديه عقلا وجود إله متصف بالصفات اللازمة للألوهية، وإلا لزم الدور لأنه حينئذ يتوقف ثبوت صدق الرسول على ثبوت الألوهية، ويتوقف ثبوت الألوهية على صدق الرسول. وهذا الأصل مما بني عليه عندهم إيجاب النظر لأن وجود إله متصف بجميع الصفات اللازمة للألوهية لا يثبت لديهم عقلا إلا بالنظر.

فَكُـــلُّ تَـــأْثِيرٍ يُـــرَى فَإِنَّمَـــا   لِلَّـــهِ لاَ لِغَيْـــرِهِ قَـــدِ انْتَمَـــى
وَذَاكَ فِـــي مَـــا مِنْـــهُ لِلأَسْـــبَابِ   يُنْسَـــبُ بَـــادٍ لِـــذَوِي الأَلْبَـــابِ
وَفِـــي الَّـــذِي مِنْـــهُ لِقُـــدْرَةِ الْعِبَـــادْ   يُنْسَـــبُ أَيْضًـــا لِـــذَوِي الأَلْبَـــابِ بَـــادْ
إِذْ كُـــلُّ شَـــيْءٍ فِـــي الْوُجُـــودِ صُـــنْعُهُ   جَـــلَّ لَـــهُ إِمْضَـــاؤُهُ أَوْ مَنْعُـــهُ[41]

فَصْلٌ فِي الْمَطَالِبِ السَّبْعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى حُدُوثِ مَا سِوَى اللهِ تَعَالَى

وَالْعُقَـــلاَءُ أَثْبَتُـــوا حُـــدُوثَ مَـــا   سِـــوَى الإِلَـــهِ الْفَـــرْدِ جَـــلَّ وَسَـــمَا
بِسَـــبْعَةٍ مِـــنَ الْوُجُـــوهِ شَـــامِلَهْ   لِكُـــلِّ مَـــا يُحْتَـــاجُ فِـــي ذَا الْبَـــابِ لَـــهْ

[41] هذه الصفات الست المتقدمة (الوجود والقدم والبقاء والغنى المطلق والمخالفة للحوادث والوحدة) تمنع عقلا أن يكون الله تعالى جسما أو عرضا أو مشابها لأي شيء كان لمنافاة ذلك لمخالفته للحوادث، أو أن يكون في جهة لمنافاة ذلك لغناه المطلق، أو أن يكون في الكون مؤثر سواه لمنافاة ذلك لوحدته، فالتأثير كله من الله، وذاك في باب الأسباب باد لذوي الألباب، فلا تأثير للسكين في القطع، ولا للنار في الإحراق بل لله تعالى، إن شاء أمضاه كما جرت به العادة، وإن شاء منعه كما وقع أحيانا، كما لا تأثير لقدرة العبد التي هي السبب لفعله الاختياري، ففعله الناجم عن قدرته الحادثة لا يوقع التأثير في المقدور وإنما يقع به الاتصاف بما قُدِّرَ، وأما التأثير فمن الله وقد جرت العادة بأن يقع مصاحبا لفعل العبد الاختياري، لكن حيث شاء الله أن يتخلف تخلف، إذ كل شيء في الوجود صُنعه سبحانه وتعالى له إمضاؤه إن شاء ومنعه إن شاء، لا يشاركه في ذلك أحد ولا شيء كما عرف من دليل الوحدانية.

ذَاتِ اشْتِهَارٍ عِنْدَ كُلِّ طَالِبِ   لِعِلْمِهَا بِالسَّبْعَةِ الْمَطَالِبِ[42]
تُبْطِلُ دَعْوَى مَنْ نَفَى الأَعْرَاضَا   وَكَانَ عَنْهَا مُعْرِضًا إِعْرَاضَا
أَوْ كَانَ مُثْبِتًا لَهَا لَكِنْ مَعَا   تَجْوِيزِ وَصْفِهَا بِمَا قَدْ مُنِعَا
كَكَوْنِهَا لِلْجِرْمِ لاَ تُلاَزِمُ   فَالانْفِكَاكُ عَنْهُ فِيهَا لاَزِمُ
أَوْ كَوْنِهَا ذَاتَ كُمُونٍ وَظُهُورْ   أَوِ انْتِقَالِ غَالِبٍ أَوْ ذِي نُدُورْ
أَوِ ادَّعَى قِدَمَهَا فِي الْجِنْسِ   لاَ الذَّاتِ أَوْ قِيَامَهَا بِالنَّفْسِ
أَوِ ادَّعَى بِأَنَّهُ لاَ أَوَّلاَ   لَهَا كَمَا نَقَلَ بَعْضُ مَنْ خَلاَ[43]

[42] المطالب السبعة برهان وضعه العقلاء لإثبات حدوث العالم، وهو كل ما سوى الله تعالى، ويتضمن هذا البرهان سبعة أوجه شاملة لكل ما يحتاج إليه في هذا الباب، تجيب عن مختلف الاعتراضات التي يمكن أن يعترض بها الخصم على أدلة هذا البرهان، الذي يسمى بالمطالب السبعة، كما يسمى بدليل حدوث الأعراض، لأن بعض طوائف الفلاسفة كانت تنكر حدوث الأعراض، وبعضها ينكر وجودها أصلا، وقد يسمى بدليل الأعراض والأجرام، أو دليل الأعراض والجواهر، والجواهر هي الأجرام التي لا تقبل الانقسام.

[43] تقوم المطالب السبعة على فكرة الاستدلال على حدوث العالم عن طريق إثبات أن العالم ينقسم حصرا إلى أجرام وأعراض، وإثبات أن هذين القسمين حادثان، من خلال سبعة أوجه تبطل دعوى كل من نفى وجود الأعراض بنفيه وجود زائد عن الأجرام، أو أثبت وجودها لكن مع وصفها بما لا يجوز في حقها ككونها منفكة عن الأجرام لا ملازمة لها، أو كونها تكمن في الأجرام ثم تظهر مرة أخرى، أو كونها تنتقل من جرم إلى آخر، أو ادعى قدمها في الجنس لا في

فَلَيْسَ يُمْكِنُ لَدَى الأَعْلاَمِ ... إِنْكَارُ زَائِدٍ عَنِ الأَجْرَامِ
إِذْ مَا لِجِرْمٍ انْفِكَاكٌ أَبَدَا ... عَنْ زَائِدٍ لُزُومُهُ لَهُ بَدَا
وَذَاكَ بَيِّنٌ بِدُونِ لَبْسِ ... لأَنَّهُ مُشَاهَدٌ بِالْحِسِّ
وَبِالظُّهُورِ وَالْكُمُونِ يَجْتَمِعْ ... ضِدَّانِ وَاجْتِمَاعُ ذَيْنِ يَمْتَنِعْ
وَالاِنْتِقَالُ يُوجِبُ التَّسَلْسُلاَ ... لَهُ وَقَلْبَ الْجِنْسِ حَيْثُ حَصَلاَ
وَهَكَذَا قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ ... فَهْوَ لَهُ يُوجِبُ قَلْبَ جِنْسِهِ
وَيَقْتَضِي قِدَمُهُ مَنْعَ الْعَدَمْ ... لَهُ لِمَنْعِ جَمْعِهِ مَعَ الْقِدَمْ
وَمَا مِنَ الْحُدُوثِ فِي الأَفْرَادِ ... يَبْدُو حُدُوثُ الْجِنْسِ مِنْهُ بَادِ
فَالْجِنْسُ لاَ يُعْقَلُ خَارِجًا عَنِ ... أَفْرَادِهِ الَّتِي عَلَيْهَا يَنْبَنِي
وَذَا الْحَوَادِثُ الَّتِي لاَ أَوَّلاَ ... لَهَا بِهِ تَبْطُلُ عِنْدَ الْعُقَلاَ
بُطْلاَنُ ذِي مَعَ ثُبُوتِ أَنَّ ثَمْ ... شَيْئًا سِوَى الْجِرْمِ وُجُودُهُ انْحَتَمْ
لَهُ يُلاَزِمُ هُوَ الْعَرَضُ دَلْ ... عَلَى حُدُوثِ الْجِرْمِ كُلَّ مَنْ عَقَلْ
وَدَلَّهُ كَوْنُ الَّذِي لَهُ الْقِدَمْ ... ثَبَتَ لَيْسَ آئِلاً إِلَى الْعَدَمْ
وَالْمَنْعُ لِلْعَرَضِ مِنْ أَنْ يَسْتَقِلْ ... بِنَفْسِهِ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ يَنْتَقِلْ
وَالْمَنْعُ لِلْكُمُونِ وَالظُّهُورِ ... عَلَى حُدُوثِ الْعَرَضِ الْمَذْكُورِ
وَذَا بِهِ يَظْهَرُ أَنَّ ذَا الْعَا ... لَمَ لَهُ يُنْمَى الْحُدُوثُ قَطْعَا

الذات، أو ادعى قيامها بالنفس، أو ادعى بأنه لا أول لها. فهذه سبع دعاوى يتم إبطالها عن طريق المطالب السبعة فيثبت بذلك حدوث كل من الأجرام والأعراض المقتضي لحدوث العالم.

لأَنَّ ذَا الْعَـــــــالَمَ ذُو انْقِسَــــــامِ حَصْـرًا إِلَـى الأَعْـرَاضِ وَالأَجْـرَامِ
فَـــالْجِرْمُ كُــلُّ مَــا بِنَفْسِــهِ يَقُــومْ وَالْعَـرَضُ الشَّـيْءُ الَّـذِي لَـيْس يَـدُومْ
وَلاَ يَقُــــــومُ مَــــــعَ ذَاكَ إِلاَّ بِغَيْــــرِهِ كَمَـــا رَوَى الأَجِــــلاَّ
وَالْجَـوْهَرُ الْجِـرْمُ الَّـذِي لاَ يَنْقَسِـمْ وَالْجِسْـمُ مَـا كَـانَ بِتَـأْلِيفٍ وُسِـمْ
وَالْعَـــالَمُ اسْـــمٌ جَـــامِعٌ لِكُـــلِّ مَـــا سِـوَى الإِلَــهِ الْفَـرْدِ عِنْـدَ الْعُلَمَـا[44]

---

[44] إبطال دعاوى النافي لحدوث العالم المعترض على وجود الأعراض أو المعترف بوجودها لكن مع اتصافها بما لا تتصف به تكون أولا من خلال إثبات الأعراض، فيقال: لا يمكن لدى العقلاء إنكار وجود أمر زائد عن الأجرام، لأنه ما من عاقل إلا ويحس بأن للجرم شيئا زائدا عليه ملازما له أبدا، من حركة أو سكون أو اجتماع أو افتراق، لا انفكاك له عنه، وهو أمر مشاهد بالحس لا يسوغ إنكاره، وهذا الزائد هو العرض فإنكار وجوده إذا باطل بالمشاهدة، لأن وجود الجرم في أي مكان لا يخلو من أحد أربعة أعراض تعرف بالأكوان هي: الحركة أو السكون أو الاجتماع أو الافتراق، فحصول الجرم في حيز معين إما أن يعتبر بالنسبة إلى جرم آخر أم لا، وعلى الأول إما أن يكون بحيث يمكن أن يتوسطهما ثالث أم لا، فإن كان فهو الافتراق وإلا فهو الاجتماع، وعلى الثاني إن كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فهو السكون، وإن كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر فهو الحركة، وهذا مما يدرك بالمشاهدة فكيف ينكر معه وجود العرض أو ملازمته للجرم أبدا؟. وهنا نقل المقري في الإضاءة اعتراض بعض أهل العلم على اعتبار الاجتماع والافتراق عرضين معتبرا بأنهما أمران نسبيان كل منهما نسبة بين شيئين موجودين لم يصلا إلى حد الوجود، ورد ذلك

بأن النسبة معدودة لدى المحققين من جملة الأعراض. قال شمس الدين السمرقندي في المعارف شرح الصحائف بأن العرض عندهم تسعة أقسام وعد النسبة منها وعرفها بأنها العرض الذي يكون تعقله بالقياس إلى تعقل الغير. وأما ادعاء اتصاف العرض بما لا يصح أن يتصف به كأن يقول الخصم: سلمت بوجود العرض لكن هذا لا يكفي للاستدلال على حدوثه لأن طرو الحركة على الجرم بعد سكونه قد يكون بسبب ظهورها عليه، وطرو السكون عليه قد يكون بسبب كمونها فيه لا حدوثها من جديد فلا يصلح هذا دليلا على حدوث الأعراض، فيقال له: كمون الحركة في الجرم حال كونه ساكنا لا يصح لأنه يؤدي إلى اجتماع الضدين في محل واحد وهو محال، فلم يبق إلا أن الحركة الأولى انعدمت بالسكون الحادث، وأن السكون انعدم بالحركة الثانية الحادثة، وذلك دال على حدوث الأعراض، فإن قال: سلمت بوجود العرض لكن لا أسلم بحدوثه بمجرد خلو الجرم منه لأنه قد يكون انتقل إلى جرم آخر، فطرو السكون على هذا الجرم قد يكون بسبب انتقال الحركة التي كانت فيه إلى جرم آخر، وطرو الحركة عليه قد يكون بسبب انتقال السكون الذي كان فيه إلى جرم آخر، فيقال له: انتقال العرض محال، لأن الانتقال بنفسه عرض وانتقاله يحدث عرضا آخر هو انتقال الانتقال، وانتقال الانتقال يحدث عرضا آخر هو انتقال انتقال الانتقال، وهكذا فيتسلسل إلى الأبد وهو محال، كما أن انتقال العرض يوجب له قلب جنسه لأن الانتقال تحرك من حيز إلى حيز وهذا من خواص الأجرام، فلو انتقل العرض للزم قلب جنسه وصيرورته جرما، وهذا محال أيضا. فإن قال: لم لا يجوز على العرض القيام بنفسه؟ قيل له: معنى وجود العرض هو

وجوده في الجرم الذي هو محله، إذ لا استقلال له بنفسه، فلو قام بنفسه لانقلب جنسه وأصبح جرما وهذا محال. فإن قال: فلم لا يجوز اعتباره قديما في جنسه وإن كان حادثا في أفراده، فتكون هذه بذلك حوادث لا أول لها لأنه ما من حركة إلا وقبلها سكون وما من سكون إلا وقبله حركة، ويكون العالم بذلك قديما بالنوع حادثا بالأشخاص؟ قيل له: قدمه يقتضي منع عدمه لأنه بذلك إما أن يكون قديما لكونه واجب الوجود لذاته وهذا باطل لأنه لا واجب الوجود لذاته إلا الخالق، وبطلان خلق العالم لنفسه ظاهر، ووجود خالق له غيره بين، وإما أن يكون قديما ممكنا مستندا إلى واجب الوجود لذاته دفعا للتسلسل، ولا يجوز أن يكون خالقا بالاختيار لأن فعله حينئذ يكون مسبوقا بالقصد، وهذا مبطل لقدم العالم لأن الإيجاد متأخر عن القصد إلى الإيجاد وما تأخر عن غيره كان حادثا بالنسبة إليه فلم يكن قديما، فيجب أن يكون خالقه خلقه لا بالقصد والاختيار ليكون قديما، وهذا أيضا بين البطلان، فلم يصح أن يكون العالم قديما، ثم إن جنس العالم متشكل من أفراده فمتى ثبت حدوث أفراده ثبت حدوثه لأن الجنس لا يمكن أن يعقل خارجا عن أفراده التي منها تشكل وعليها انبنى إذ لا وجود للجنس إلا بوجود أفراده، وحدوث أفراده ثابت لتغيرها وانعدامها فلو كانت قديمة لم تنعدم لأن القديم محال عدمه. وبهذا تبطل دعوى قدم العالم، وبطلانها مع ثبوت أن هناك شيئا سوى الجرم موجودا ضرورة ملازما للجرم يسمى العرض دل العاقل على حدوث الجرم، لأنه ثبت لديه أن الجرم ملازم للعرض الحادث، وكل ما لازم حادثا فهو حادث فالجرم إذًا حادث، كما دله كون ما ثبت له القدم يستحيل في حقه العدم، وكون العرض محال في حقه القيام بنفسه أو

فَصْلٌ فِي صِفَاتِ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَمَا يُنَافِيهَا

وَتَجِبُ الْحَيَاةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْـ ـكَلَامُ وَالْعِلْمُ لَهُ عَزَّ وَجَلْ
وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالإِرَادَهْ كَمَا بِهِ أَفَادَ كُلُّ السَّادَهْ[45]
"وَأَثْبَتَ الإِدْرَاكَ قَوْمٌ وَاكْتَفَى بِالْعِلْمِ نَافِيهِ وَبَعْضٌ وَقَفَا"
وَالْوَقْفُ ذُو تَعَيُّنٍ كَيْ لَا يَقَعْ "مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ"[46]

الانتقال أو الكمون والظهور على حدوث هذا العرض، لأنه شاهده متغيرا من حركة الى سكون ومن سكون الى حركة، أو من افتراق إلى اجتماع أو من اجتماع إلى افتراق، وكل متغير حادث فالعرض إذًا حادث. وهذا يظهر به أن هذا العالم قطعا حادث، لأن العالم في الاصطلاح ينقسم حصرا إلى الأجرام والأعراض. فالجرم ما يقوم بنفسه، والعرض ما يستحيل دوامه، ولا يقوم إلا بغيره، والجوهر أصغر الأجرام أو ما لا يقبل القسمة من الأجرام، ويعبر عنه أيضا بالجوهر الفرد، والجسم ما تألف من جوهرين فأكثر، والعالم اسم جامع لكل ما سوى الله تعالى.

[45] الحياة صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك، والقدرة صفة يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإرادة، والكلام صفة دالة على كل ما يعبر به عنها، والعلم صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو عليه، والسمع صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو عليه، والبصر صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو عليه، والإرادة صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه. فهذه سبع صفات متفق عليها هي الحياة، والقدرة، والكلام، والعلم، والسمع، والبصر، والإرادة.

وَذِي الصِّفَاتُ بِالْمَعَانِي تُعْرَفُ   عِنْدَ هُدَاتِنَا الَّذِينَ سَلَفُوا
لأَنَّهَا بِالذَّات قَدْ قَامَتْ وَكُلْ   وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى مَعْنًى تَدُلْ[47]
وَقَدْ أَبَى عَنِ اتِّصَافِ ذِي الْجَلاَلْ   بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَهْلُ الاِعْتِزَالْ
وَجَعَلُوا أَحْكَامَ ذِي الصِّفَاتِ   لِلذَّاتِ وَالصِّفَاتِ عَيْنَ الذَّاتِ
لأَنَّهَا إِنْ تَكُ غَيْرَ الذَّاتِ لَمْ   تَخْلُ لَدَيْهِمْ مِنْ حُدُوثٍ أَوْ قِدَمْ
وَذَا إِلَى افْتِقَارِهَا يَؤُولُ أَوْ   تَعَدُّدِ الْقَدِيمِ فِي مَا قَدْ رَأَوْا
وَهْوَ إِلَى التَّشْبِيهِ أَوْ إِلَى الْحُلُولْ   مَعْ ذَا أَوِ التَّرْكِيبِ عِنْدَهُمْ يَؤُولْ[48]

---

46 أضاف بعض العلماء إلى هذه الصفات السبع ما سموه صفة الإدراك، وهي عندهم صفة ينكشف بها كل مشموم أو مذوق أو ملموس على ما هو عليه، ونفاه بعضهم معتبرا ذلك مندرجا في صفة العلم، وتوقف بعضهم لأنه لم يرد فيه شيء. والمتعين الوقف كي لا يقع موهم ما استبان أنه ممتنع في حقه تعالى من تشبيهه بمخلوقاته. وما بين ظفرين استعرته من قول ابن مالك في ألفيته في النحو: "ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع".

47 تعرف هذه الصفات السبع بصفات المعاني، وذلك لأن لكل صفة منها معنى زائدا على قيامها بالذات.

48 أبى المعتزلة أن يقبلوا اتصاف ذي الجلال تعالى بصفات المعاني، وأسندوا أحكامها للذات، وجعلوها هي عين الذات، ووافقوا أهل السنة على اتصافه بأحكامها المعبر عنها من قبل البعض بالصفات المعنوية، وهي كونه حيا، وكونه قادرا، وكونه متكلما، وكونه عالما، وكونه سميعا، وكونه بصيرا، وكونه مريدا. وقالوا: لأن هذه الصفات إن كانت غير الذات لم تخل من أحد أمرين الحدوث أو القدم، فإن كانت

وَلَيْسَ مَا قَالُوهُ بِالْمُسَلَّمِ   لأَنَّهُ نَشَأَ عَنْ تَوَهُّمِ
إِذْ لاَ اتِّصَافَ مُمْكِنٌ دُونَ صِفَهْ   "حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْكَشِفَهْ"[49]
وَبَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ اخْتَارَ لَدَى   إِثْبَاتِ مَا مِنَ الصِّفَاتِ وَرَدَا
أَلاَّ "يُقَالَ إِنَّهَا عَيْنٌ وَلاَ   غَيْرٌ لِذَاتٍ" هَرَبًا مِمَّا خَلاَ
لأَنَّ لَفْظَ الْغَيْرِ مُشْعِرٌ بِمَا   لَهُ انْفِكَاكٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَا
"وَهِيَ غَيْرُ الذَّاتِ لَكِنْ مَعَ ذَاكْ   لَيْسَ بِمُمْكِنٍ لَهَا عَنْهَا انْفِكَاكْ"[50]

حادثة آل ذلك إلى افتقار الذات إلى الحادث، أو إلى أن تكون محلا لحلول الحوادث، وهذا مناف للألوهية، وإن كانت قديمة أدى ذلك إلى تعدد القدماء، والقديم لا يكون إلا إلها فتعددت الآلهة، وهذا باطل، كما أنها إن كانت غير ذاته كانت ذاته مركبة، وإن كانت مركبة احتاج كل جزء منها إلى الأجزاء الأخرى، وهذا باطل لأنه يؤدي إلى تشبيهها بالحوادث وينفي عنها الوحدة ويثبت لها الافتقار.

[49] الشطر بين ظفرين استعرته من قول ابن مالك في ألفيته في النحو: "فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه". وما احتج به المعتزلة على نفي صفات المعاني غير مسلم، لأنه نشأ عن توهم أن اتصاف ذات الله تعالى بصفات غير صفات السلوب مناقضة للوحدة التي هي عماد الألوهية، لأن الاتصاف يستلزم عقلا وجود صفة كاشفة للمقصود من اتصاف الموصوف بها، لأن الوصف يقتضي الصفة كاقتضاء الصفة للوصف، فإذا وجب وصفه وجب إثبات الصفة له، إذ لا معنى لقولنا عالم إلا أنه ذو علم، ولا لقولنا قادر إلا أنه ذو قدرة.

وَوَصْفُهُ بِكَوْنِهِ بِلاَ امْتِرَا[51] حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا وَقَادِرًا
وَمُتَكَلِّمًا بَصِيرًا وَسَمِيـ ـعًا عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَا قَدِ اعْتُمِي[52]
إِذْ فِيهِ تَقْرِيرٌ لِحَالٍ ادَّعَا هَا الْبَعْضُ وَالنِّزَاعُ فِيهَا وَقَعَا[53]
وَهْيَ عَلَى مَا قَالَ مَنْ بِهَا جَزَمْ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمْ
تَخْتَصُّ مِنْ صِفَاتِهِ الْقُدْسِيَّةِ بِهَذِهِ السَّبْعِ وَبِالنَّفْسِيَّةِ[54]

---

[50] اختار بعض أهل السنة هربا مما تقدم عن المعتزلة في صفات المعاني "ألا يقال إنها عين ولا غير لذات" كما ذهب إليه المقري في الإضاءة بقوله: "ولا يقال إنها عين ولا غير لذات فاعرف المعولا"، لأن لفظ الغير مشعر بما له انفكاك عند المعتزلة وبعض علماء السنة. والصحيح أنها "غير الذات لكنها غير منفكة عنها"، كما نبه عليه شيخنا محنض بابه بن امين الديماني الشنقيطي في مباحثه الفقهية بقوله: "وهي غير الذات لكن مع ذاك ليس بممكن لها عنها انفكاك".

[51] بلا امتراء: بلا شك.

[52] اعتُمي: اختير.

[53] اختار بعض العلماء وصف الله تعالى بكونه حيا، وكونه مريدا، وكونه عالما، وكونه قادرا، وكونه متكلما، وكونه بصيرا، وكونه سميعا، زيادة على وصفه بالحياة، والإرادة، والعلم، والقدرة، والكلام، والبصر، والسمع، لأن في وصفه تعالى بهذه السبع المسماة من قبل البعض بالمعنوية تقريرا لحال ادعاها البعض، ووقع فيها نزاع كبير بين أهل العلم.

مُسْتَظْهِرًا بِأَنَّ كَوْنَ الْحَالِ وَاسِطَةً بِادٍ بِالاسْتِدْلَالِ
لَانَّهَا إِنْ بِالْوُجُودِ حَصَلَا لَهَا اتِّصَافٌ أَوْجَبَ التَّسَلْسُلَا
وَحَيْثُ بِالْعَدَمِ كَانَتْ تَتَّصِفْ نَاقَضَ مَا وُجِدَ مَا بِهِ وُصِفْ
وَمِنْ أُمُورٍ عَدَمِيَّةٍ وَقَعْ تَرْكِيبُهُ وَذَا لَهُ الْعَقْلُ مَنَعْ[55]

---

[54] والحال على ما قال من جزم بها صفة ثبوتية واسطة بين الوجود والعدم، فليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود، مثالها العالمية، وذلك أن العلم إذا قام بمحل فهو من حيث حقيقته صفة معنى وجودية تدعى العلم، ومن حيث كون محله صار عالما حال يعبر عنها بالعالمية، وهي أمر اعتباري. وتختص الحال من صفاته تعالى القدسية بهذه الصفات السبع وبالصفة النفسية، فهي قسمان: الأولى حال نفسية هي الوجود وهي التي تتحقق بها ذات موصوفة، والثانية المعنوية وهي التي يتحقق بها معنى يقوم بالموصوف.

[55] يستظهر مدعي الحال بأن كونها واسطة بين الوجود والعدم باد بالاستدلال لأن الحال التي هي الوجود لو اتصفت بالوجود لاحتاج الوجود الذي هو حال إلى حال هو الوجود، ثم احتاج هذا الوجود إلى حال هو الوجود إلى ما لا نهاية له، فأوجب لها ذلك التسلسل وهو محال، ومثلها الحال التي هي المعنوية فلو اتصفت بالوجود لاحتاجت إلى حال، ثم احتاجت تلك الحال إلى حال إلى ما لا نهاية له، فوجب لها التسلسل كذلك وهذا محال. ولو اتصفت الحال بالعدم، لناقض – بالنسبة للحال التي هي الوجود– ما وجد ما وصف به، لأن الموجود حينئذ سيكون موصوفا بالعدم المناقض للوجود، وهو باطل، وأما بالنسبة للحال التي هي المعنوية فلو اتصفت الحال بالعدم لوقع

وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَالَ وَهْمٌ لَيْسَ لَهْ ... حَقِيقَةٌ لَدَى امْرِئٍ تَأَمَّلَهْ

لِأَنَّ فِي ثُبُوتِهَا رَفْعَ النَّقِيـ ... ـضَيْنِ وَذَا يَأْبَاهُ كُلُّ مَنْطِقِي[56]

وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَرِفْ بِالْحَالِ لَـ ... ـكِنْ مَعَ ذَا لِذِي الصِّفَاتِ نَقَلَا

لِأَنَّهَا تَلْزَمُ مِنْ لُزُومِ مَا ... مِنَ الْمَعَانِي قَبْلَهَا تَقَدَّمَا[57]

وَالْمَعْنَوِيَّةُ بِهَا هَذِي الصِّفَا ... تُ عُرِفَتْ لَدَى الْهُدَاةِ الْحُنَفَا

وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَهَا فِي ذَا الْمَقَامْ ... أَرْجَحُ عِنْدَ جُلِّ أَرْبَابِ الْكَلَامْ

فَهِيَ لَيْسَتْ مَعَ مَا مِنْ فَائِدَهْ ... تَضَمَّنَتْهُ بِصِفَاتٍ زَائِدَهْ

إِذِ الْوُجُودُ خَارِجَ الْأَذْهَانِ ... تَخْتَصُّ عِنْدَهُمْ بِهِ الْمَعَانِي

وَالْمَعْنَوِيَّةُ لَدَى الْهُدَاةِ ... تَحْصُلُ مِنْ قِيَامِ ذِي بِالذَّاتِ[58]

تركيب الموجود من أمور عدمية، وهذا ممنوع عقلا، فالسواد الموجود المركب مثلا من اللونية والسوادية مركب من أمرين وجوديين، فلو كانت الحال متصفة بالعدم لوقع تركيب الموجود من أمرين عدميين، وهو لا يصح، فلم يبق –على حد قوله– إلا أن الحال واسطة بين الوجود والعدم.

[56] الحق الذي لا يعول على غيره أن الحال وهم لا حقيقة لها لدى من تأمل، لأن في ثبوتها رفع النقيضين (الوجود والعدم) معا وهو محال لا يقبل به أي منطقي.

[57] وبعض أهل العلم لم يعترف بالحال لكن مع ذلك نقل هذه الصفات لأنها تلزم من لزوم صفات المعاني المتقدمة، معتبرا أن المقام مقام بسط وبيان وأن الاكتفاء بالملزوم عن اللازم ذريعة إلى جهل اللازم لخفائه.

وَالاتِّصَافُ مِنْ إِلَهِنَا الْعَلِيمْ بِذِي عَلَيْهِ دَلَّ صُنْعُهُ الْحَكِيمْ
فَالْعَقْلُ بِالْعِلْمِ وَبِالْحَيَاةِ مَعْ إِرَادَةٍ وَقُدْرَةٍ لَهُ قَطَعْ
لأَنَّهَا لَوِ انْتَفَتْ لَمَا بَدَا شَيْءٌ مِنَ الصُّنْعِ الَّذِي قَدْ وُجِدَا[59]
وَبَعْدَ أَنْ دَلَّ عَلَيْهَا الْعَقْلُ جَاءَ بِهَا إِلَى الْعِبَادِ النَّقْلُ[60]
وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلاَمُ قَدْ جَاءَ بِهَا النَّقْلُ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدْ
وَالْعَقْلُ حَاكِمٌ بِهَا لأَنَّ فِي أَضْدَادِهَا نَقْصٌ عَنِ اللهِ نُفِي[61]

---

58 هذه الصفات هي التي تعرف عند الهداة العلماء بالصفات المعنوية، وعدم الذكر لها هنا أرجح عند جل أرباب الكلام، لأنها مع ما تتضمنه من زيادة فائدة بذكر لازم صفات المعاني، ليست بصفات زائدة حتى تذكر إذ المقام هنا مقام ذكر صفات الله تعالى الواجبة له، وهي ليست بصفات أصلا، لأن الوجود خارج الأذهان تختص به صفات المعاني، أما المعنوية فتحصل من قيام المعاني بالذات.

59 العقل قاطع لله تعالى بالعلم والحياة والإرادة والقدرة، لأن هذه الصفات لو انتفت عنه لما ظهر شيء من الصنع الذي وجد، فلولا الحياة لم يكن مدركا لما يفعل، ولولا العلم لم يكن عارفا بما يصنع، ولولا الإرادة لم يتميز له فعل من فعل على وجه الحكمة ولولا القدرة لم يكن متمكنا مما يريد.

60 بعد أن دل العقل اتفاقا على وجوب اتصاف الله تعالى بالعلم والحياة والإرادة والقدرة، جاء بها النقل أيضا على سبيل التعريف والتنبيه للعباد لاستيلاء غفلة العقول على أكثر البشر.

61 وجاء النقل كذلك باتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام، والعقل حاكم بها له على الصحيح، لأن في اتصافه بأضدادها وهي

وَالْــبَعْضُ بِالَّــذِي مِــنَ النَّقْــلِ وَرَدْ   بِشَــأْنِهَا اكْتَفَــى وَحُكْــمَ الْعَقْــلِ رَدْ
وَرَدُّهُ لِلْعَقْـــــلِ فِـــــي ذَا الْبَـــــابِ   عَنْــهُ أَبَــى بَعْــضُ ذَوِي الأَلْبَــابِ[62]

الصمم والعمى والبكم نقص ينفى عن الله تعالى وينزه عنه. وإنما قدمت العقل على النقل في الصفات الأربع الأولى والنقل على العقل في هذه الثلاث الأخيرة لأن العقول متفقة على وجوب اتصاف الله بالعلم والحياة والإرادة والقدرة، مختلفة حول اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

[62] اكتفى بعض العلماء في السمع والبصر والكلام بالدليل السمعي جريا على أصلهم بأن ما لا يتوقف الشرع عليه من الصفات الإلهية يستدل عليه بالدليل السمعي، رادا حكم العقل بشأنها وفاقا لمن قال بأن الكمال الإلهي لا يقاس بالكمال الإنساني، فلا يلزم من انتفائها عنه تعالى نقص، فالكلام لا يلزم من انتفائه ثبوت البكم، لأن البكم هو عدم الكلام اللفظي المستحيل عليه سبحانه وتعالى لا عدم الكلام النفسي الثابت له الذي ليس بحروف ولا أصوات فلا يصلح الدليل العقلي لإثباته، كما أن الصمم هو نقيض السمع للمخلوق الذي هو بقوة عرضية وصماخ وأذن، والعمى نقيض البصر المخلوق الذي هو قوة عرضية وحدقة وعين، وهذا كله محال في حق الله تعالى، ولهذا كان الدليل السمعي في إثبات هذه الصفات الثلاث أتم وأكمل من الدليل العقلي لعدم النزاع فيه بين المؤمنين، وإنما يذكر الدليل العقلي تأييدا له وتأكيدا له. وهذا مما أبى عنه ذوو الألباب لأن الاستدلال على أن الله تعالى متكلم وسميع وبصير لا ارتباط له بهذه الآلات البشرية، تعالى الله عنها، بل بإثبات أنه متصف بالكلام الذي تقع به الدلالة على المقصود، وبالسمع

فَصْلٌ فِي التَّعَلُّقِ

وَلِسِوَى الْحَيَاةِ مِنْ هَذِي الصِّفَا ... تِ عِنْدَهُمْ تَعَلُّقٌ قَدْ وُصِفَا

وَهْوَ اقْتِضَا أَمْرٍ عَلَى الْقِيَامِ ... بِالذَّاتِ زَائِدٍ لَدَى الأَعْلَامِ[63]

فَكُلُّ مُمْكِنٍ بِهِ إِرَادَتُهْ ... جَلَّ لَهَا تَعَلُّقٌ وَقُدْرَتُهْ

مَا لَمْ يَكُ الْمُمْكِنُ مِمَّا امْتَنَعَا ... لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَنْ يَقَعَا[64]

والبصر اللذين يقع بكل منهما انكشاف خاص، للتغاير المعلوم بين الانكشاف الحاصل بالعلم والانكشاف الحاصل بالسمع والانكشاف الحاصل بالبصر، من عدم اتصاف الله بالكلام والسمع والبصر عقلا محال لما فيه من النقص من جهتي القدرة والعلم، لأن الله تعالى لو لم يكن متصفا بالكلام لكان ذلك منه نقصا من جهة القدرة لفوات ما به تتم الدلالة على المقصود، ولو لم يكن متصفا بالسمع والبصر لكان ذلك منه نقصا من جهة العلم لفوات ما يحصل بالانكشاف بالسمع والبصر، فثبتت هذه الصفات لله تعالى عقلا.

[63] لكل صفة من صفات المعاني سوى الحياة تعلق يوصف بأنه اقتضاء الصفة لأمر زائد على قيامها بالذات، وهي: الإرادة والقدرة، والسمع، والبصر، والعلم، والكلام.

[64] تتعلق الإرادة والقدرة بكل ممكن، إلا إذا كان الممكن مما يمتنع وقوعه لعلمه تعالى بأنه لن يقع. لأن الإرادة والقدرة وإن كانتا تتعلقان في الأصل بجميع الممكنات إلا أن علمه سبحانه وتعالى يخصص هذا التعلق، ولذلك اختلف العلماء في ما جرى علم الله تعالى بأنه لا يقع كالإيمان من أبي لهب الذي كان مخاطبا بالإيمان وكان الله يعلم بأنه لن يؤمن، هل تتعلق الإرادة والقدرة به، فقال بعضهم:

وَالسَّـــمْعُ وَالْبَصَـــرُ بِـــالْمَوْجُودِ لاَ سِـــوَاهُ قَـــدْ تَعَلَّقَـــا عِنْـــدَ الْمَـــلاَ[65]
وَعِنْـــدَهُمْ لِلْعِلْـــمِ وَالْكَـــلاَمِ تَعَلُّـــقٌ بِسَـــائِرِ الأَقْسَـــامِ
إِذْ ذَانِ بِالَّـــذِي اسْـــتَحَالَ مُطْلَقَـــا أَوْ جَـــازَ أَوْ وَجَـــبَ قَـــدْ تَعَلَّقَـــا[66]
تَعَلُّـــقُ الْقُـــدْرَةِ بِالإِيجَـــادِ بَـــادٍ وَبِالإِعْـــدَامِ أَيْضًـــا بَـــادِ

تتعلقان به مراعاة لإمكانه الأصلي لأنه ممكن وهما يتعلقان بكل ممكن أي يصلحان للتعلق به، ولكن على طبق العلم، فمنع حصوله ليس من جهتهما بل من جهة تعلق العلم بعدم حصوله، لأن المستحيل الذي لا تتعلق به الإرادة والقدرة هو المستحيل الذاتي كوجود شريك لله تعالى، وقال بعضهم: لا تتعلقان به مراعاة لاستحالة وقوعه لعلمه تعالى في الأزل بأنه لن يقع لأن تعلقهما تابع لتعلق العلم، والمستحيل سواء كان ذاتيا كان أو كان عارضا بسبب العلم ليس من تعلقات الإرادة والقدرة. والخلاف بين الفريقين لفظي لأن من قال تتعلقان به نظر إلى صلاحيتهما لحصوله قبل النظر إلى منع العلم له، ومن قال لا تتعلقان به نظر إلى منع العلم له قبل النظر لصلاحيتهما لحصوله. والحاصل واحد وهو أن ما علم الله تعالى بأنه لا يقع من الممكنات التي هي أصلا متعلق الإرادة والقدرة لا يقع، وعلمه محيط بكل شيء.

65 ويتعلق السمع والبصر بالموجود وهو قسمان: الموجود الواجب وهو ذاته، والموجود الممكن وهو سائر خلقه، لا سوى الموجود سواء كان محالا أو ممكنا.

66 ويتعلق العلم والكلام بالأقسام الثلاثة: الواجب والجائز والمستحيل.

وَقَـــدْ بَـــدَا تَعَلُّـــقُ الإِرَادَةِ   بِمَـا مِـنَ التَّخْصِـيصِ قَـدْ أَفَـادَتِ
وَبِالدِّلاَلَـــةِ عَلَـــى الْمُـــرَادِ   بَـــدَا تَعَلُّـــقُ كَـــلاَمِ الْهَـــادِي
وَبِالإِحَاطَـــةِ التَّعَلُّـــقُ بَـــدَا   وَالاِنْكِشَـافِ فِـي الْبَـوَاقِي أَبَـدَا
وَلَـيْسَ يُغْنِـي الْعِلْـمُ عَـنْ سَـمْعٍ وَلاَ   عَـنْ بَصَـرٍ فِيـهِ لِفَـرْقٍ انْجَلَـى
وَهْـوَ اخْـتِلاَفُ وَجْـهِ الاِنْكِشَـافِ   فِيهَـا كَمَـا جَـاءَ عَـنِ الأَسْـلاَفِ[67]
وَذَا التَّعَلُّـــقُ الْخِـــلاَفُ حَصَـــلاَ   بِشَـأْنِهِ بَـيْنَ الْهُـدَاةِ الْفُضَـلاَ
فَقِيـلَ نَفْسِـيٌّ وَلاَ إِشْـكَالَ فِـي   ذَاكَ لِمَـنْ بِالْحَـالِ لَـمْ يَعْتَـرِفِ
إِذْ بِسِـوَاهُ ذَا "لِوَصْـفِ الْحَـالِ   بِالْحَـالِ أَفْضَـى وَهْـوَ ذُو إِشْـكَالِ
فِـي قَـوْلِ مَـنْ بِالْمَعْنَوِيَّـةِ الْتَـزَمْ   وَبِـالتَّعَلُّقِ لَهَـا أَيْضًـا جَـزَمْ"[68]

[67] تعلق القدرة يكون بالإيجاد والإعدام، وتعلق الإرادة يكون بالتخصيص، وتعلق الكلام يكون بالدلالة على المراد، وتعلق العلم والسمع والبصر يكون بالإحاطة والانكشاف. ولا يغني تعلق العلم في هذا الباب عن تعلق السمع أو البصر للتغاير بين الانكشاف الحاصل بالعلم والانكشاف الحاصل بالسمع والانكشاف الحاصل بالبصر.

[68] اختلف الأئمة الهداة في هذا التعلق، فقيل هو نفسي، أي أمر لازم لنفس الصفة غير معلل بعلة، زائد على قيامها بالذات، فالقدرة مثلا صفة تستلزم شيئا زائدا على قيامها بالذات هو الإيجاد والإعدام للممكنات، والإرادة صفة تستلزم شيئا زائدا على قيامها بالذات هو التخصيص وهكذا. ولا إشكال في هذا لمن لم يقل بالحال، وأما سواه فقد أفضى به القول بالحال وبالتعلق في الصفات المعنوية إلى إشكال

وَقِيــلَ نِسْــبَةٌ كَمَــا لَــهُ اعْتَمَــى   بَعْــضُ كِبَــارِ فُضَــلاَءِ الْعُلَمَــا[69]

فَصْلٌ فِي وُجُوبِ هَذِه الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَة لَهُ تَعَالَى وَاسْتِحَالَة أَضْدَادِهَا عَلَيْه وَجَوَازِ جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ فِي حَقِّه

وَكُــلُّ مَــا ذُكِــرَ مِــنْ صِــفَاتِه   فَهُــوَ وَاجِــبٌ وُجُــوبَ ذَاتِــه
إِذْ لاَ تَصَــوُّرَ لِصَــانِعٍ عَلِــيمْ   مُــدَبِّرٍ لِمِثْــلِ ذَا الْكَــوْنِ الْعَظِــيمْ
مُنَــزَّهٍ عَــنْ كُــلِّ نَقْــصٍ عَرَضَــا   دُونَ الَّــذِي مِــنَ الصِّــفَاتِ قَــدْ مَضَــى
فَهِــيَ فِــي مَجَــالِ الاِسْــتِدْلاَلِ   عَلَــى وُجُــودِ اللهِ ذِي الْجَــلاَلِ
تُعَــدُّ كَالأُصُــولِ لِلَّــذِي عَــدَا   هَــا مِــنْ صِــفَاتٍ عَنْــهُ جَــلَّ وَرَدَا[70]

لأنه يلزم منه قيام الحال بالحال وهو محال. وأجيب عنه بأن التعلق إذا كان حالا نفسية للصفة المعنوية التي هي حال كان عينها لا غيرها، ورد هذا بأنه لو كان عينها لم يكن تعلقا لأن حقيقة التعلق اقتضاء أمر زائد على قيام الصفة بالموصوف.

[69] وقال بعض كبار الفضلاء كالفخر الرازي، وارتضاه السعد التفتازاني: التعلق نسبة بين الصفة ومتعلقها، ورد هذا القول بعض المحققين. ومعنى نسبة بين الصفة ومتعلقها أنها تثبت كثبوت الفوقية للسطح بالنسبة لمن هو في البيت، وثبوت التحتية له لمن هو فوق السطح.

[70] ما ذكر من صفات الله واجب له وجوب ذاته، لأنه لا تصور لوجود إله قادر على صنع مثل هذا الكون العظيم مدبر له دون ما مضى من الصفات، فهذه الصفات في مجال الاستدلال على الله تعالى وألوهيته كالأصول لما عداها من صفاته الأخرى.

وَضِدُّهَا عَلَى الْمُهَيْمِنِ الْجَلِيلْ … خَالِقِ ذَا الْخَلْقِ الْبَدِيعِ مُسْتَحِيلْ
لِذَلِكَ امْنَعِ اتِّصَافَ مَنْ سَمَا … جَلَّ بِمَا خَالَفَ مَا تَقَدَّمَا
كَكَوْنِهِ مِنْ عَدَمٍ أَوْ كَوْنِهِ … مُمَاثِلاً لِبَعْضِ خَلْقِ كَوْنِهِ
أَوْ كَوْنِهِ إِلَى افْتِقَارٍ لاَ غِنَى … يُنْسَبُ أَوْ إِلَى حُدُوثٍ أَوْ فَنَا
أَوْ كَوْنِهِ بِالْعَجْزِ وَالتَّعَدُّدِ … يُوصَفُ لاَ الْقُدْرَةِ وَالتَّفَرُّدِ
أَوْ جَاهِلاً سُبْحَانَهُ أَوْ ذَا صَمَمْ … أَوْ ذَا عَمًى أَوْ ذَا مَمَاتٍ أَوْ بَكَمْ
أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَ مَا قَدْ فَعَلَهْ … كَرْهًا بِلاَ إِرَادَةٍ تُنْسَبُ لَهْ
حَاشَاهُ مِنْ جَمِيعِ ذَاكَ فَهْوَ جَلْ … مِنْ ذَاكَ كُلِّهِ أَعَزُّ وَأَجَلْ[71]
وَكُلُّ مُمْكِنٍ فَإِنَّ فِعْلَهُ … أَوْ تَرْكَهُ إِنْ شَاءَ جَائِزٌ لَهُ
"وَهُوَ جَلَّ عَنْ جَمِيعِ الْمُمْكِنَا … تِ لَمْ يَزَلْ وَلَنْ يَزَالَ ذَا غِنَى"[72]

---

[71] لكونه تعالى يستحيل أن يتصف بما يناقض الألوهية يجب الجزم بأن أضداد ما ذكر من صفاته (النفسية والسلبية وصفات المعاني) مستحيلة في حقه، لذلك يمنع اتصافه بما ينافيها، ككونه جل وعلا من عدم لمنافاة العدم للوجود، أو كونه مماثلا لبعض ما في كونه تعالى لمنافاة المماثلة لمخالفة الحوادث، أو كونه ينسب إلى الافتقار المنافي للغنى، أو إلى الحدوث المنافي للقدم، أو إلى الفناء المنافي للبقاء، أو كونه يوصف بالعجز المنافي للقدرة، أو بالتعدد المنافي للوحدة أو بالجهل المنافي للعلم، أو بالصمم المنافي للسمع، أو بالعمى المنافي للإبصار، أو بالموت المنافية للحياة، أو بالبكم المنافي للكلام، أو بالإكراه المنافي للإرادة. حاشاه من كل ذلك، فهو من كل ذلك أعظم وأجل.

وَيَقْتَضِي ذَلِكَ خَمْسَةَ أُمُورْ   حُدُوثُ كُلِّ مَا سِوَى الْبَرِّ الشَّكُورْ
وَكَوْنُ فِعْلِ الأَمْرِ لَيْسَ أَوْلَى   مِنْ تَرْكِهِ مَا لَمْ يُرِدْهُ الْمَوْلَى
وَنَفْيُ تَأْثِيرٍ لأَيِّ طَبْعِ   أَوْ عِلَّةٍ أَوْ غَرَضٍ فِي الصُّنْعِ
فَبَطَلَتْ بِمَا مَضَى دَعْوَى قِدَمْ   عَالَمِنَا الْحَادِثِ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمْ
لأَنَّهُ إِلَى الْفَنَا وَالْعَدَمِ   مَاضٍ وَذَا يَرُدُّ دَعْوَى الْقِدَمِ
إِذْ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْوُجُودِ قِدَمُهُ   ثَبَتَ يَسْتَحِيلُ عَقْلاً عَدَمُهْ
وَبَطَلَ الإِيجَابُ لِلصَّالِحِ وَالْـ   أَصْلَحِ عَقْلاً فِي جَنَابِ اللهِ جَلْ
لأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمْ يَقَعْ حِسَابْ   وَلاَ ابْتِلاَءٌ أَوْ ثَوَابٌ أَوْ عِقَابْ
وَأَصْبَحَ الْجَائِزُ فِي حَقِّ الإِلَـ   ـهِ وَاجِبًا عَلَيْهِ جَلَّ وَعَلاَ
وَبَطَلَ الَّذِي ادُّعِي مِنْ طَبْعِ   فِي الصُّنْعِ أَوْ مِنْ عِلَّةٍ فِي الصُّنْعِ
إِذْ ذَانِ إِنْ كَانَا قَدِيمَيْنِ لَزِمْ   قِدَمُ عَالَمٍ حُدُوثُهُ عُلِمْ
وَإِنْ يَكُونَا حَادِثَيْنِ حَصَلاَ   جَزْمًا لِذَيْنِ الدَّوْرُ أَوْ تَسَلْسَلاَ

---

[72] الممكنات جميعها، وهي كل ما سوى الله تعالى، وذلك أن الموجودات في حكم العقل ثلاثة: واجب وممكن وممتنع فالواجب ما لا يقبل الحدوث ولا العدم وهو الله تعالى، والممكن ما يقبل الحدوث والعدم وهو جميع مخلوقاته، والممتنع ما لا يقبل الحدوث، فهو ليس شيئا البتة. وفعله تعالى للممكنات جميعها جائز في حقه كتركه لفعلها، "وهو جل عن جميع الممكنات لم يزل ولن يزال ذا غنى". وهذا البيت من المباحث الفقهية لشيخنا محنض بابه بن امين الديماني الشنقيطي.

وَبَطَلَ الْغَرَضُ إِذْ لَوْ كَانَ ثَمْ   لَمْ يَخْلُ حَتْمًا مِنْ حُدُوثٍ أَوْ قِدَمْ
وَذَاكَ بِالْبَارِي لِلاِفْتِقَارِ   يَؤُولُ أَوْ قِدَمِ غَيْرِ الْبَارِي[73]

[73] يقتضي جواز فعل الممكنات جميعها في حقه تعالى وتركها خمسة أمور: الأول حدوث كل ما سوى الله تعالى، والثاني كون فعل الأمر ليس أولى من تركه ما لم يرده الله تبارك وتعالى، والثالث نفي أي تأثير للطبع في الصنع، والرابع نفي العلة في الصنع، والخامس نفي الغرض في الصنع. فبطلت بالأمر الأول وهو حدوث كل ما سوى الله تعالى دعوى قدم هذا العالم الحادث من بعد العدم، والدليل على بطلان قدمه أنه سائر إلى الفناء والعدم، وهذا يرد دعوى قدمه، لأن كل ما ثبت قدمه استحال عقلا عدمه، إذ لو قبل العدم لاحتاج وجوده إلى مخصص لجوازه حينئذ، فيكون محدثا لا قديما. وبطلت بالأمر الثاني وهو كون فعل الأمر ليس أولى من تركه ما لم يرده الله تعالى دعوى الإيجاب للصالح والأصلح في حق الله تعالى عقلا الذي تدعيه المعتزلة، لأنه لو صح بطل الحساب والابتلاء والثواب والعقاب، وأصبح الجائز في حق الله تعالى واجبا عليه، وهذا باطل لأنه يخرج الصنع من حيز الممكنات إلى حيز الوجوب، والإرادة إلى الكره. وذا يرد على المعتزلة الذين قالوا بإيجاب الصالح والأصلح في حق الله تعالى استنادا إلى أن العقل يوجب الإيمان وشكر المنعم ويثبت الأحكام على ما يقتضيه صلاح الخلق، وجعلوا هذا أصلا من أصولهم، هو الذي يعرف بالتحسين والتقبيح العقليين، وبناء عليه قالوا بأن الله تعالى يجب عليه ما هو الصالح أو الأصلح للعباد لأنه منزه عن الفاسد في مقابل الصالح والصالح في مقابل الأصلح، ومنزه عن فعل القبيح عقلا وأما أهل السنة فقالوا: العقل آلة يعرف بها

حسن بعض الأشياء لا كلها، وليس لازما في حقه أن يميز بين كل حسن وقبيح بل يميز البعض ويعجز عن البعض، ومعيار ذلك الشرع لا العقل فكل ما ندب إليه الشرع حسن وما زجر عنه قبيح، ولو وجب عليه تعالى شيء في هذا الباب شمل الناس كلهم الفلاح والرشاد، وبطل الابتلاء وسقط الحساب، وقصة الشيخ أبي الحسن الأشعري مع أستاذه أبي علي الجبائي المعتزلي في ذلك تبطل دعوى المعتزلة، وهي: "أن الشيخ أبا الحسن الأشعري قال لأستاذه أبي علي الجبائي: ما تقول في ثلاثة إخوة مات أحدهم مطيعا والآخر عاصيا والثالث صغيرا؟ فقال: الأول يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالنار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب، قال الأشعري: فإن قال الثالث: يا رب لم أمتني صغيرا، وما أبقيتني إلى أن أكبر، فأومن بك وأطيعك فأدخل الجنة؟ ماذا يقول الرب؟ قال: يقول الرب: إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرا، قال الأشعري: فإن قال الثاني: يا رب لم لم تمتني صغيرا، فلا أعصي لك أمرا فلا أدخل النار؟ ماذا يقول الرب؟ فبهت الجبائي وقال له: أبك جنون، قال لا ولكن وقف حمار الشيخ في العقبة. وترك الأشعري مذهبه، واشتغل بمذهب أهل السنة فأحياه ونصره. وبطلت بالأمرين الثالث والرابع وهما نفي تأثير الطبع أو العلة في الصنع، دعوى الطبع والعلة إذ الفاعل إما أن يكون فاعلا بالطبع، وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ويتوقف فعله على إيجاد شرط وانتفاء مانع كالإحراق بالنسبة للنار، وإما أن يكون فاعلا بالعلة، وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ولا يتوقف فعله على وجود شرط أو انتفاء مانع كتحريك الخاتم بالنسبة للإصبع، وإما أن يكون فاعلا

فَصْلٌ فِي مَنْعِ التَّفَكُّرِ فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَالْخَوْضِ فِي مَا تَشَابَهَ مِنْ صِفَاتِهِ

وَالْفِكْـــرُ فِـــي ذَاتِ الإِلَـــهِ مِمَّـــا نَهَـــى رَسُـــولُ اللهِ عَنْـــهُ جَزْمَـــا
فَـــاللهُ جَـــلَّ شَـــأْنُهُ أَجَـــلُّ مِـــنْ أَنْ بِكُنْهِـــهِ يُحِـــيطَ الْعَقْـــلُ
أَوْ أَنْ تَكُـــونَ ذَاتُـــهُ مِمَّـــا يُنَـــالْ بِـــالْحِسِّ أَوْ مِمَّـــا يُنَـــالُ بِالْخَيَـــالْ
قَـــدْ جَعَـــلَ الـــدَّلِيلَ قَائِـــدًا إِلَـــى إِدْرَاكِـــهِ لاَ الْحِـــسَّ وَالتَّخَـــيُّلاَ
وَجَعَـــلَ الَّـــذِي بِعَجْـــزِهِ اعْتَـــرَفْ وَلَمْ يَخُضْ فِي الـذَّاتِ مِنْـهُ قَـدْ عَـرَفْ
وَجَعَـــلَ الْخَـــائِضَ فَـــوْقَ جَهْلِـــهِ لِلشِّـــرْكِ أَدْنَـــى مِـــنْ شِـــرَاكِ نَعْلِـــهِ

بالاختيار، وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك معا ولا يتوقف فعله أو تركه على شيء غير اختياره، وهو الله تعالى إذ يستحيل في حقه أن يكون فاعلا بالطبع أو بالعلة لأن الطبع والعلة إن كانا قديمين لزم أن يكون العالم قديما، وقد علم حدوثه من سيرورته إلى العدم، وإن كانا حادثين حصل لهما الدور أو التسلسل، الدور إن توقف حدوثهما على حدوث الممكنات الذي يتوقف بدوره على حدوثهما، والتسلسل، إن توقف حدوث الأول على الثاني والثاني على الثالث إلى ما لا نهاية له، وهو محال. وبطل بالأمر الخامس وهو نفي الغرض دعوى الصنع لغرض لأنه لو كان ثم غرض لله تعالى في صنعه لم يخل حتما من حدوث أو قدم، فإن كان الغرض حادثا آل ذلك بالباري سبحانه وتعالى إلى الافتقار لأنه يكون ناقصا في ذاته مفتقرا إلى فعل يتكمل به، وهذا محال، وإن كان الغرض قديما تعدد القدماء وهو محال أيضا.

إِذْ طُـرُقُ الإِدْرَاكِ عِنْـدَ مَـنْ نَظَـرْ إِمَّـا عِيَـانٌ أَوْ مِثَـالٌ أَوْ أَثَـرْ
أَوَّلُ ذِي "مَنَعَـهُ الْجَـبَّارُ إِذْ قَـالَ لاَ تُدْرِكُـهُ الأَبْصَـارُ"
وَمَنَـعَ الثَّـانِي كَـوْنُ الْعَقْـلِ وَالنَّقْـلِ أَثْبَتَـا انْعِـدَامَ الْمِثْـلِ
فَانْحَصَـرَ الإِدْرَاكُ مِنَّـا لِلْعَلِـي لِـذَاكَ فِـي أَثَـرِ صُـنْعِهِ الْجَلِـي[74]
وَحَيْـثُ لاَ سَـبِيلَ لِلْمَـرْءِ إِلَـى إِدْرَاكِ ذَاتِ اللهِ جَـلَّ وَعَـلاَ

---

[74] نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفكر في ذات الله تعالى (رواه الطبراني في المعجم الكبير [6319] والبيهقي في الأسماء والصفات [46/2(618)] وابن حجر في الفتح [383/13] وغيرهم، وذلك أن الله جل شأنه أجل من أن يحيط العقل بكنهه، أو تكون ذاته مما يدرك بالحس أو بالخيال، فهو لم يجعل ذلك لنا في هذه الدار، بل جعل الدليل دون الحس والخيال قائدا إلى إدراكه، وجعل الذي اعترف بعجزه عن إدراك ذاته فلم يخض فيها هو العارف به، وجعل الخائض فيها فوق جهله أدنى للشرك من شراك نعله. وذلك أن طرق الإدراك عند من نظر إما عيان وهو ما يدرك بالحس، وإما مثال وهو ما يدرك عن طريق إدراك المثل، وإما أثر وهو ما يدرك من خلال الأثر، فأول الثلاث منعه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾، وقولي: "منعه الجبار إذ قال لا تدركه الأبصار" من أبيات للعلامة المرابط محمذن فال بن متالي التندغي الشنقيطي (تـ1287هـ) في المسألة حاذيتها بالأبيات الأربعة البادئة بقولي: "إذ طرق الإدراك...إلخ" مضمنا منها ما بين ظفرين. والثاني دل العقل والنقل معا على امتناعه إذ ليس كمثله شيء، فانحصر الإدراك منا لله تعالى لذلك في أثر صنعه البادي لكل ناظر.

فَلْيَشْتَغِلْ عَنْ فِكْرِهِ فِي ذَاتِهِ   سُبْحَانَهُ بِالْفِكْرِ فِي آيَاتِهِ
وَلْيَقْتَصِرْ عَلَى الَّذِي فِي النَّقْلِ جَا   مِنْ وَصْفِ رَبِّ الْعَرْشِ جَلَّ ذُو الْحِجَى
وَلْيَرْدُدِ الَّذِي عَلَيْهِ يَشْتَبِهْ   مِنْهُ إِلَى مُرَادِ رَبِّ الْعَرْشِ بِهْ
فَالأَنْبِيَاءُ نَقَلُوا كُلَّ صِفَهْ   بِاللهِ جَلَّ شَأْنُهُ مُعَرِّفَهْ
لِكَيْ يَكُونَ كُلُّ مُؤْمِنٍ عَلَى   بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ الَّذِي عَلَا
وَنَقَلُوا مِنْ مُحْكَمِ الصِّفَاتِ فِي   ذَا الْبَابِ مَا فِيهِ كَفَافُ الْمُكْتَفِي
وَبَعْضُ مَا قَدْ نَقَلُوا تَشَابَهَا   فَاخْتَلَفَتْ فِيهِ فُهُومُ النُّبَهَا
مَعَ فِرَارِهِمْ مِنَ الأَخْذِ بِمَا   مِنْ ظَاهِرِ الْمَعْنَى لِنَقْصٍ أَوْهَمَا[75]
فَقَالَ بِالتَّفْوِيضِ أَكْثَرُ السَّلَفْ   فِيهِ وَبِالتَّأْوِيلِ جُلُّ مَنْ خَلَفْ

---

[75] وحيث لا سبيل للمرء إلى إدراك ذات الله جل وعلا فليشتغل عن فكره في ذاته بالفكر في آياته، فبالفكر في آيات الله تعالى يزداد إيمانه ويقوى يقينه. وليقتصر على ما جاء من صفات الله تعالى في النقل، وليردد الذي اشتبه عليه منه إلى مراد الله به، فالأنبياء نقلوا ما يعرف العباد بالله تعالى، ونقلوا في هذا الباب من محكم الصفات ما فيه الكفاية، ونقلوا مع ذلك بعض المتشابه لحكمة يعلمها الله، فاختلفت فهوم النبهاء فيه، مع اتفاقهم على الفرار من الأخذ بما قد يوهم النقص من ظاهر المعنى. وإنما قلت: "من ظاهر المعنى" لأن بعض أهل العلم اعترض على قول المقري: "والنص إن أوهم غير اللائق بالله...إلخ" بأن النص لا يوهم غير اللائق، وإنما مراد المقري المعنى الظاهر الذي قد يتبادر منه لا لفظ النص ففي كلامه مجاز، لكن لما كانت عبارة النص هنا سببا للاعتراض عليه عدلت أنا عنها.

وَاخْتَلَفَ الَّذِينَ بِالتَّأْوِيلِ قَدْ   قَالُوا لَدَى تَعْيِينِ مَا الْبَارِي قَصَدْ
وَكُلُّ مَنْ لِلْحَزْمِ ءاثَرَ اقْتَفَى   فِي ذَاكَ مَنْ فَوَّضَ مِمَّنْ سَلَفَا
غَيْرَ مُخَطِّئٍ لِذِي تَأْوِيلِ   أَوَّلَ مَا أَوَّلَ عَنْ دَلِيلِ[76]
"إِذْ لَمْ يُكَلِّفْ رَبُّنَا عِبَادَهُ   فِي مِثْلِ ذَا أَنْ يَعْرِفُوا مُرَادَهُ"[77]
وَلَمْ يُطَالِبِ الْعُقُولَ بِالْوُصُولْ   إِلَى الَّذِي جَاوَزَ أَطْوَارَ الْعُقُولْ
"غَايَةُ عِلْمِ الْعُلَمَا وَمُنْتَهَى   إِدْرَاكِ أَرْبَابِ الْعُقُولِ وَالنُّهَى
أَنْ يَقْطَعُوا أَنَّ لِهَذَا الْخَلْقِ   مُخْتَرِعًا أَوْجَدَهُ بِالْحَقِّ

---

[76] انقسم السلف والخلف بخصوص المتشابه، فقال بالتفويض أكثر السلف، وقال بالتأويل أكثر الخلف، واختلف الذين قالوا بالتأويل في تعيين مقصود الله تعالى به. وعظم الجدل حول المسألة دون حسم، ومن أحسن ما سمعت فيها أبيات الشيخ محمد عبد الله بن الإمام الجكني الشنقيطي (تـ1413هـ/1993م):

"الخوض في مشتبهات الذكر   مما يجر لفساد الفكر
.آمن به على مراد الحق   من غير تشبيه له بالخلق
وأنه على معان دلا   لاقت بمولانا علا وجلا
وإن تؤوله بمعنى تقبله   ألفاظه والعقل ليس يحظله
فلك أسوة من الأخيار   التابعين سنة المختار"

فهذا هو عين الصواب، فكل من للحزم آثر اقتفى من ترك الخوض في ذلك ممن سلف، غير مخطئ لذي تأويل أول ما أول عن دليل.

[77] هذا البيت للعلامة الشيخ محمد فال بن بابه بن أحمد بييه العلوي الشنقيطي (تـ1349هـ) من أبيات له في الموضوع.

مُتَّصِـــفًا بِصِـــفَةِ الْكَمَـــالِ   مُنَزَّهًـــا عَـــنْ ضِـــدِّهَا الْمُحَـــالِ"[78]

فَصْلٌ فِي رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى

"وَاللهُ فِـــي الـــدُّنْيَا يَجُـــوزُ أَنْ يُـــرَى   وَمَـــا رَآهُ غَيْـــرُ أَفْضَـــلِ الْـــوَرَى

فَقَـــدْ تَجَلَّـــى لَيْلَـــةَ الإِسْـــرَاءِ   أَعْظَـــمُ مَرْئِـــيٍّ لِخَيْـــرِ رَاءِ"[79]

عَلَـــى الَّـــذِي لَـــهُ أَئِمَّـــةُ الْحَـــدِيثْ   وَالْفِقْهِ قَـــوَّوْا فِـــي الْقَـــدِيمِ وَالْحَـــدِيثْ[80]

"وَسَـــنَرَى إِلَهَنَـــا إِنْ شَـــاءَ   مِـــنْ بَعْـــدِ أَنْ يُنْشِـــئَنَا إِنْشَـــاءَ"[81]

وَمَنَـــعَ الرُّؤْيَـــةَ أَهْـــلُ الاعْتِـــزَالْ   وَمَـــنْ إِلَـــيْهِمْ مِـــنْ ذَوِي الأَهْـــوَاءِ مَـــالْ

---

78 هذه الأبيات الثلاثة للعلامة أبي بكر بن هاشم الغلاوي الشنقيطي (تـ1098هـ) من عقيدة مختصرة له، وقد ضمنها المرابط محمذن فال بن متالي التندغي الشنقيطي في قطعة مشهورة له في العقيدة.

79 البيتان من نظم المباحث الفقهية لشيخنا محنض بابه بن امين.

80 اتفق جمهور السلف والخلف على رؤية الرسول صلى الله عليه وسلم لربه تعالى ليلة الإسراء، واختلفوا هل كانت بالبصر أو بالفؤاد، فكلاهما وردت بها الرواية، وجُمع بينهما بإمكانهما معا لأنه صح عن ابن عباس أنه رءاه مرتين. وبرؤيته صلى الله عليه وسلم قال عدد من الصحابة والتابعين، ورجحها عدد من أئمة الحديث والفقه، وأنكرتها أمنا عائشة، وبالرؤية قال الإمام أبو الحسن الأشعري وأكثر أتباعه، وقواها عدد من الفقهاء وعلماء الحديث.

81 هذا البيت كان في مباحث شيخنا محنض بابه بن امين قبل مراجعتها الأخيرة.

وَكَوْنُ مُوسَى لِلإِلَهِ قَدْ سَأَلْ   لَهَا بِهِ عَلَى الْجَوَازِ يُسْتَدَلْ
إِذْ مِثْلُهُ لاَ يَجْهَلُ الْمُحَالَ فِي   حَقِّ الإِلَهِ بِاتِّفَاقِ السَّلَفِ[82]

فَصْلٌ فِي كَلاَمِ اللهِ عَزَّ وَجَلْ

وَخَالِقُ الأَنَامِ جَلَّ كَلَّمَا   مُوسَى فَنَالَ شَرَفًا بِهِ سَمَا
لَكِنَّ ذَا الْكَلاَمَ لَيْسَ كَكَلاَمْ   جَمِيعِ مَخْلُوقَاتِ خَالِقِ الأَنَامْ
فَهْوَ عَنِ الْحُرُوفِ وَاللُّغَاتِ   مُنَزَّهٌ وَسَائِرِ الأَصْوَاتِ
لأَنَّ ذِي مُحْدَثَةٌ وَاللهُ جَلْ   عَلَيْهِ تَسْتَحِيلُ عِنْدَ مَنْ عَقَلْ
فَالصَّوْتُ ذُو ابْتِدَا وَذُو انْتِهَا وَمَا   ذِي حَالُهُ حُدُوثُهُ قَدْ عُلِمَا

---

[82] منع المعتزلة الرؤية وحكموا باستحالتها عقلا، لأن الرؤية لا تحصل إلا بانطباع صورة المرئي في الحدقة، ومن شرط ذلك انحصار المرئي في جهة معينة والله منزه عن هذا، وتبعهم في ذلك عدد من فرق أهل الأهواء، وتمسك أهل السنة بجوازها، عقلا، وقالوا: ليست الرؤية متعلقة بالجهة بل هي إدراك، واستدلوا على جوازها بسؤال موسى الكليم عليه السلام لها، إذ اتفق السلف والخلف من أهل السنة على أن مثله لا يجهل المحال في حق الله تعالى. قال الغزالي: "ومن أقوى ما يدل عليه سؤال موسى صلى الله عليه وسلم أرني أنظر إليك فإنه يستحيل أن يخفى عن نبي من أنبياء الله تعالى انتهى منصبه إلى أن يكلمه الله سبحانه شفاهاً أن يجهل من صفات ذاته تعالى ما عرفه المعتزلة. وهذا معلوم على الضرورة". قال النووي: "وامتناعها بالسمع، وإلا فهي ممكنة بالعقل عند أهل الحق، وأما في الآخرة فهي جائزة باتفاق أهل السنة".

وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ مَا مِنَ الْحُرُو ... ف وَمِنَ اللُّغَاتِ مِنَّا يَصْدُرُ
إِذْ بِاخْتِلاَفِهِ الْحُرُوفُ تَخْتَلِفْ ... وَهَذِهِ مِنْهَا اللُّغَاتُ تَأْتَلِفْ
وَالْكُلُّ لاَ يَجُوزُ فِي حَقِّ الإِلَـ ... ـهِ جَلَّ بِاتِّفَاقِ جُلِّ الْعُقَلاَ
لأَنَّ مَا لِحَادِثٍ يُلاَزِمُ ... حُدُوثُهُ لَدَى الْهُدَاةِ لاَزِمُ
"وَالأَزَلِيُّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ لاَ ... يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ لَفْظًا مُنْزَلاَ"[83]
فَمَا مِنَ الْكَلاَمِ لِلَّهِ نُسِبْ ... لَيْسَ بِلَفْظٍ أَوْ بِخَطٍّ قَدْ كُتِبْ
بَلْ هُوَ نَفْسِيٌّ كَمَا بِهِ جَزَمْ ... مُدْرِكُ مَا الْعَقْلُ بِهِ هُنَا حَكَمْ
وَلَمْ يَرِدْ فِي النَّقْلِ مَا يَرُدُّ مَا ... بِهِ هُنَا الْعَقْلُ الصَّحِيحُ حَكَمَا
إِذْ لاَ يَصِحُّ مَا مِنَ الأَحَادِيـ ... ـثِ ذَكَرَ الصَّوْتَ لَدَى النُّقَّادِ
أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ ... وَذَاكَ فِي اللُّغَةِ ذُو جَوَازِ
فَالنَّقْلُ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يُعَارِضَا ... حُكْمًا بِهِ الْعَقْلُ الصَّحِيحُ قَدْ قَضَى[84]

---

[83] هذا البيت من نظم المباحث الفقهية لشيخنا محنض بابه بن امين الديماني الشنقيطي.

[84] مسألة الكلام من المسائل التي أثارت جدلا كبيرا بين مختلف الطوائف الإسلامية، وهي أصل تسمية علم الكلام بهذا الاسم لشدة اختلاف الطوائف فيها وكثرة نزاعهم بشأنها، قال التفتازاني في شرح المقاصد: "لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلما، وإنما الخلاف في معنى كلامه، وفي قدمه وحدوثه، فعند أهل الحق كلامه ليس من جنس الأصوات والحروف، بل صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، منافية للسكوت والآفة... يُدل عليها بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة... وخالفنا في ذلك جميع الفرق، وزعموا أنه لا

معنى للكلام إلا المنتظم من الحروف المسموعة الدال على المعنى المقصود، وأن الكلام النفسي غير معقول". أما المعتزلة فقالوا بأن الله يخلق الكلام في جسم جماد ويكون هو المتكلم به، ولهذا قالوا كلام الله مخلوق، ونشأت عن ذلك فتنة القول بخلق القرآن المشهورة. وأجمع أهل السنة على أن كلام الله غير مخلوق، ولكن قال من لم يراجع العقل الصحيح من أهل السنة إنه بصوت وحرف واستندوا في ذلك إلى أحاديث ضعفها الأئمة أو أولوها، وقال جمهور أهل السنة وأئمتهم بأن الله متكلم بكلام منزه عن الأصوات والحروف، لأن هذه محدثة فتستحيل في حقه تعالى، فالصوت ذو ابتداء وذو انتهاء وما هذه حاله معلوم الحدوث، وهو أصل جميع الحروف واللغات البشرية إذ بصدور الأصوات التي هي موجات هوائية لاوجود لها في الفراغ وانضغاطها تتشكل الحروف، والحروف تتشكل منها اللغات، وهذا كله يستحيل على الله، لأن الأصوات والحروف واللغات جميعها مخلوقات حادثة لا يجوز أن يتلبس بشيء منها وإلا لزم أن يكون حادثا لأن ما يلازم الحادث حادث، فكلامه ليس ككلام البشر قطعا بل صفة أزلية لله تعالى لا يمكن أن تصبح لفظا منطوقا، ولا خطا مكتوبا، وتكليمه لموسى لا يقتضي أن كلامه ككلام مخلوقاته، ولا أن موسى سمع حرفا وصوتا كما بينه الإمام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد بما يطول جلبه، ومنه أن "السمع نوع إدراك لا يستلزم الحرف والصوت، كما أننا نرى ربنا يوم القيامة بالبصر الذي هو نوع إدراك دون أن يقتضي ذلك كون الله تعالى يكون محصورا في مقابل أو جهة"، ومنه "ينبغي أن يعتقد أن كلامه سبحانه صفة قديمة ليس كمثلها شي، كما أن ذاته ذات قديمة ليس كمثلها شيء، وكما ترى ذاته رؤية تخالف

رؤية الأجسام والأعراض ولا تشبهها فيسمع كلامه سماعاً يخالف الحروف والأصوات ولا يشبهها". فالحاصل أن الكلام ثابت في حق الله تعالى وليس له إلا أحد مفهومين: حسي أو نفسي، والحسي محال في حقه بصريح العقل، وإضافته إليه غباوة كبيرة، فلم يبق إلا النفسي، وهذا مما لا محيد عنه لدى العقل الصحيح ولا يعارض بأحاديث آحاد ضعفها بعض الأئمة وحملها بعضهم على المجاز، لأن المنقول يستحيل أن يعارض المعقول. وقد لخصت هذه المسألة في نظمي "قواعد الاعتقاد" بقولي:

وَأَثْبَتَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الصَّوْتَ لاَ
يُمْكِنُ أَنْ يُنْسَبَ لِلَّهِ عَلاَ
فَالصَّوْتُ مَوْجَاتٌ لَهَا فِي الْمَاء
سَيْرٌ وَفِي الأَجْسَامِ وَالْهَوَاءِ
قَابِلَةٌ لِلْحَبْسِ وَالتَّأْثِيرِ
فِيهَا وَلِلتَّصْغِيرِ وَالتَّكْبِيرِ
لَيْسَ لَهَا أَيُّ وُجُودٍ فِي الْفَرَا
غِ فَهْيَ دُونَ ظَرْفِهَا لَيْسَتْ تُرَى
خَلَقَهَا الْعَلِيُّ وَالْعَلِيُّ
عَنْ كُلِّ مَا خَلَقَهُ غَنِيُّ
وَمَا عَزَا الرُّوَاةُ مِنْ صَوْتٍ إِلَى
مَنْ فَطَرَ الأَكْوَانَ جَلَّ وَعَلاَ
نَسَبَهُ لِلضُّعْفِ مَنْ تَنَاوَلَهْ
مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَوْ تَأَوَّلَهْ
وَالْبَيْهَقِي مِمَّنْ لِضُعْفٍ نَسَبَهْ

وَمِثْلُهُ ابْنُ الْجَوْزِي فِي دَفْعِ الشُّبَهْ
وَمِثْلُ ذَيْنِ الْمَقْدِسِي فِي مَا حُكِي
عَنْهُ وَنَجْلُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِي
وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ صَحَّ لَكَا
نَ ذَا مِنَ الْمَجَازِ عِنْدَ ذَلِكَا
وَالْبَيْهَقِي مِمَّنْ عَلَى فَرْضِ ثُبُو
تِ الصَّوْتِ لِلْمَجَازِ فِيهِ يُوجِبُ
وَمَعَهُ فِي ذَا الإِمَامُ ابْنُ حَجَرْ
وَعَدَدٌ مِنَ الأَئِمَّةِ الْغُرَرْ
فَالنَّقْلُ لاَ يَصِحُّ أَنْ يُصَادِمَا
حُكْمًا بِهِ الْعَقْلُ الصَّحِيحُ جَزَمَا
وَالْعَقْلُ حَاكِمٌ بِأَنَّ الصَّوْتَ لاَ
يَجُوزُ فِي حَقِّ الْمُهَيْمِنِ عَلاَ
إِذْ كُلُّ مَا وُجِدَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمْ
يُوصَفُ جَزْمًا بِالْحُدُوثِ لاَ الْقِدَمْ
"وَكُلُّ مَا لاَزَمَ حَادِثًا وَجَبْ
لَهُ مِنَ الْحُدُوثِ مَا لَهُ انْتَسَبْ"
وَبِاسْتِحَالَةِ الْكَلاَمِ الْحِسِّي
فِي حَقِّهِ لَمْ يَبْقَ إِلاَّ النَّفْسِي
فَنِسْبَةُ الْكَلاَمِ لِلَّهِ تَعَا
لَى ثَبَتَتْ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَعَا
وَلاَ سَبِيلَ لاتِّصَافِهِ بِهِ
إِلاَّ بِذَاكَ عِنْدَ كُلِّ نَبِهِ.

وَلَــــيْسَ ذَا مُنَافِيًـــــا لِمَــــا يُقَــــالْ   مِــنْ أَنَّ ذَا الْــوَحْيَ كَــلامُ ذِي الْجَــلاَلْ
إِذْ وَصْــفُنَا لِمَــا مِــنَ الْــوَحْيِ نَــزَلْ   بِأَنَّـــهُ كَــــلاَمُ ذِي الْجَــــلاَلِ جَــــلْ
عِبَــارَةٌ عَــنْ وَصْــفِ مَــدْلُولٍ مَجَــا   زًا بِالَّذِي مِنْ وَصْـفِ مَـا قَـدْ دَلَّ جَـا[85]

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالرُّسُلِ الْكِرَامِ

وَالرُّسُـــلُ الْكِـــرَامُ الاِيمَـــانُ بِهِـــمْ   يَجِـــبُ وَهْـــوَ مُقْـــتَضٍ لِحُـــبِّهِمْ

---

[85] لا ينافي كون كلام الله تعالى نفسيا وصفنا لما نزل من الوحي بأنه كلام الله، لأن تسمية هذا القرآن الذي بين أيدينا بكلام الله عبارة عن وصف مدلول مجازا بوصف ما دل عليه، كما قال التفتازاني في شرح المقاصد: "المراد بالمذكور العربي المنزل المقروء المسموع المكتوب هو المعنى القديم، إلا أنه وصف بما هو من صفات الأصوات والحروف الدالة عليه مجازا أو وصفا للمدلول بصفة الدال عليه". وكما بينه الغزالي في الاقتصاد بقوله: "معلوم أنه لا مسموع الآن إلا الأصوات وكلام الله مسموع الآن بالإجماع، وبدليل قوله تعالى ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام اللّه﴾ فنقول: إن كان الصوت المسموع للمشرك عند الإجارة هو كلام الله تعالى القديم القائم بذاته، فأي فضل لموسى عليه السلام في اختصاصه بكونه كليماً لله على المشركين وهم يسمعون؟ ولا يتصور عن هذا جواب إلا أن نقول: مسموع موسى عليه السلام صفة قديمة قائمة بالله تعالى، ومسموع المشرك أصوات دالة على تلك الصفة. وتبين به على القطع الاشتراك إما في اسم الكلام وهو تسمية الدلالات باسم المدلولات، فإن الكلام هو كلام النفس تحقيقاً، ولكن الألفاظ لدلالتها عليه أيضاً تسمى كلاماً".

وَقَفْوِهِمْ فِي كُلِّ مَا بِهِ أَتَوْا ... وَبُغْضِ مَنْ عَنْ أَمْرِ دِينِهِمْ عَتَوْا
وَعَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ أَحَدِ ... مِنْ رُسُلِ اللهِ الْعَلِيِّ الصَّمَدِ
فَاللهُ قَدْ شَرَّفَهُمْ بِخِدْمَتِهْ ... وَاخْتَصَّهُمْ بَيْنَ الْوَرَى بِعِصْمَتِهْ
فَبَلَّغُوا دِينَ الْهُدَى لِلْخَلْقِ ... وَصَدَعُوا فِي أَمْرِهِمْ بِالْحَقِّ
وَشَهِدَتْ أَحْوَالُهُمْ بِصِدْقِهِمْ ... فِي مَا أَتَوْا مِنْ فِعْلِهِمْ أَوْ نُطْقِهِمْ
وَأَنَّهُمْ قَدْ أَدَّوُا الأَمَانَهْ ... كَامِلَةً وَرُزِقُوا الْفِطَانَهْ[86]
فَرُسُلُ اللهِ عَلَيْهِمُ الْبَلَا ... دَةُ أَوِ الْمَيْنُ عَلَى اللهِ عَلَا
أَوِ الْخِيَانَةُ أَوِ الْكَتْمُ لِمَا ... أُوتُوا مِنَ الْمُحَالِ عِنْدَ الْعُلَمَا[87]
لِأَنَّهُمْ لَوْ جُعِلُوا أَهْلَ بَلَا ... دَةٍ لَصَارُوا ضُحْكَةً لِلْعُقَلَا[88]
وَرَبُّهُمْ لَوْ كَذَبُوا عَلَيْهِ كَا ... نَ هُوَ أَيْضًا كَاذِبًا كَذَلِكَا
"إِذْ مُعْجِزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرْ ... صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرْ"[89]

---

[86] من قولي: "فبلغوا دين الهدى" إلى "ورزقوا الفطانة" يتضمن الصفات الأربع الواجبة للرسل وهي: التبليغ، والصدق، والأمانة، والفطانة.

[87] من قولي: "فرسل الله عليهم" إلى "من المحال عند العلما" يتضمن أضداد الصفات الواجبة في حق الرسل، وهذه الأضداد هي: البلادة، والمين وهو الكذب، والخيانة، والكتمان.

[88] إذ البلادة من موانع التبليغ ودواعي التنفير، فلا يصح أن يتصف بها الرسل.

[89] المراد بالكذب هنا الكذب على الله، وأما الكذب على غيره فمع أنه محال في حقهم أيضا فإن الاستدلال عليه يكون من جهة وجوب

وَلَوْ بَدَا بِأَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا   لِمَا وَعَوْهُ كَتَمُوا أَوْ خَانُوا
فَاتَّبَعُوا الشَّيْطَانَ أَوْ أَزَلَّهُمْ   "لاَنْقَلَبَ الْمَنْهِيُّ طَاعَةً لَهُمْ"[90]
لِذَاكَ كُلُّ عَاقِلٍ لَهُمْ قَضَى   بِأَنَّهُمْ قَدْ عُصِمُوا مِمَّا مَضَى
وَعُصِمُوا مِنْ أَنْ يُصَابُوا بِعَرَضْ   يُذَمُّ كَالْعَيْبِ وَسَيِّءِ الْمَرَضْ[91]
فَلاَ تَخُضْ فِي بَعْضِ مَا عَنْهُمْ وَرَدْ   مِمَّا إِلَى مَا قَدْ تَشَابَهَ يُرَدْ

الأمانة واستحالة الخيانة في حقهم. ولا يصح اتصاف الرسل بالكذب على الله تعالى، لأن معجزاتهم إنما تعبر عن تصديق الله لهم في دعواهم الرسالة، وتأييده لهم فيها، إذ الرسول متى ادعى النبوءة وكذبه قومه مطالبين بالدليل على صدقه، وجاء بالمعجزة، كان ذلك بمثابة قوله تعالى: "صدق عبدي فيما أخبر به عني"، فلو كانوا كاذبين على الله وصدق الله كذبهم بالمعجزات التي أجرى على أيديهم كان هو أيضا كاذبا كذلك، إذ تصديق الكاذب كذب، وهذا محال. والبيت بين ظفرين من المرشد المعين لابن عاشر.

90 لا يصح اتصاف الرسل أيضا بالكتمان أو الخيانة، وهي المعصية، فلو ظهر أنهم اتبعوا الشيطان أو أزلهم فكتموا بعض ما وعوه عن الله من الرسالة، أو خانوا الله بإتيان بعض المنهي عنه شرعا لصار الكتمان أو الإتيان لما أتوا من المعصية طاعة، لأننا مأمورون بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، وهذا هو معنى قوله: "لانقلب المنهي طاعة لهم". وهذا الشطر من المرشد المعين لابن عاشر.

91 العرض الذي يذم كسوء الخلقة أو الدمامة، وسيء المرض كالجذام أو البرص، وأما العرض الذي لا يذم كالبياض أو الأدمة والمرض غير المنفر كالحمى والصداع فيمكن أن يتصفوا به.

وَاحْمِلْــهُ حَمْــلاً حَسَــنًا وَذَا كَمَــا وَرَدَ عَـــنْ يُوسُـــفَ أَوْ عَـــنْ آدَمَــا
وَظُـــنَّ خَيْـــرًا بِهِمَـــا وَظُـــنَّ كُـــلْ خَيْـــرٍ بِكُـــلِّ وَاحِـــدٍ مِـــنَ الرُّسُـــلْ[92]
وَالأَنْبِيَـــاءُ الْمُرْسَـــلُونَ فَـــادْرِ عِـــدَّتُهُمْ عِـــدَّةُ أَهْـــلِ بَـــدْرِ
أَوَّلُهُـــمْ آدَمُ مَـــنْ عَنْـــهُ انْتَشَـــرْ فِي الأَرْضِ مَنْ فِي الأَرْضِ مِنْ جِنْسِ الْبَشَرْ
وَقِيـــلَ بَـــلْ نُـــوحٌ فَـــآدَمُ نَبِـــي غَيْـــرُ رَسُـــولٍ وَفْـــقَ قَـــوْلِ اجْتُبِـــي[93]
وَآخِـــرُ الرُّسْـــلِ الْكِـــرَامِ سَـــيِّدُ وَلَـــدِ آدَمَ جَمِيعًـــا أَحْمَـــدُ

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالْكُتُبِ

وَيَجِـــبُ الإِيمَـــانُ بِالْكُتْـــبِ الَّتِـــي عَلَـــى الَّـــذِينَ أُرْسِـــلُوا أُنْزِلَـــتِ
وَعَـــدَمُ التَّفْرِيـــقِ بَيْنَهَـــا فَمَـــنْ فَـــرَّقَ بَـــيْنَ الْكُتْـــبِ بِـــالْكُفْرِ قَمَـــنْ
وَمَـــا عَلَـــى الْمُخْتَـــارِ مِنْهَـــا نَـــزَلاَ يَجِـــبُ الإِيمَـــانُ بِـــهِ مُفَصَّـــلاَ
وَغَيْـــرُهُ مَـــعْ نَسْـــخِهِ قَـــدْ حُرِّفَـــا لِـــذَاكَ بِالإِجْمَـــالِ فِيـــهِ يُكْتَفَـــى
وَهْـــوَ كِتَـــابٌ مُعْجِـــزٌ قَـــدْ صَـــرَّحَا فِيـــهِ تَعَـــالَى بِتَحَـــدِّي الْفُصَـــحَا
"مِـــنْ أَهْـــلِ عَصْـــرِهِ وَغَيْـــرِ أَهْلِـــهِ" فَعَجَـــزُوا عَـــنْ سُـــورَةٍ مِـــنْ مِثْلِـــهِ[94]

---

[92] قوله تعالى في شأن يوسف: ﴿ولقد همت به وهم بها﴾، وقوله في شأن آدم: ﴿فعصى آدم ربه﴾ من المتشابه الذي ينبغي التوقف فيه وحمله على أحسن المحامل، مع الظن الجميل بهما، وبجميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم.

[93] اجتبي: اختير.

[94] الشطر بين ظفرين من مباحث شيخنا محنض بابه بن امين الديماني الشنقيطي الفقهية.

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالْمَلاَئِكَةِ

وَيَجِـــبُ الإِيمَـــانُ بِالْمَلاَئِكَـــهْ وَبَعْــضِ مَــا خُصُّــوا بِــهِ كَذَلِكَــهْ
فَهُـــمْ عِبَــادٌ خُلِقُــوا مِـــنْ نُــورِ وَعُصِــمُوا مِـــنْ عَمَــلِ الْمَحْظُــورِ
يُسَـــبِّحُونَ اللَّيْــــلَ وَالنَّهَـــارَ لاَ يَنُــونَ عَــنْ تَسْــبِيحِ رَبِّهِــمْ عَــلاَ[95]
وَاللهَ لاَ يَعْصُــونَهُ فِـــي مَـــا أَمَــرْ بِـــهِ وَلاَ يَـــأْتُونَ مَـــا عَنْـــهُ زَجَـــرْ

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ وَاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وَيَجِـــبُ الإِيمَـــانُ بِالْكُرْسِـــيِّ جَزْمًـــا وَعَـــرْشِ رَبِّنَـــا الْقُدْسِـــيِّ
وَأَنَّ كُرْسِـــــيَّ الإِلَـــــهِ وَسِـــــعَا كُــلَّ الأَرَاضِـــي وَالسَّــمَاوَاتِ مَعَـــا
وَأَنَّـــهُ مَــــعَ رَحَابَـــةِ السَّـــمَا وَاتِ وَمَـــا مِـــنَ الْفَضَـــا لَهَـــا انْتَمَـــى
فَإِنَّهَـــا مِنْـــهُ كَحَلْقَـــةٍ تَكَـــادْ تَلُــوحُ فِــي الْقَفْــرِ الَّــذِي لَــهُ امْتِــدَادْ
وَهُـــوَ بِالنِّسْــبَةِ لِلْعَــرْشِ الْمَجِيــدْ كَحَلْقَــةٍ تَلُــوحُ فِــي الْقَفْــرِ الْمَدِيــدْ
فَـــانْظُرْ إِلَـــى عِظَـــمِ عَـــرْشِ اللهِ وَصُـــنْعِهِ الْوَاسِــعِ يَـــا ذَا اللاَّهِـــي
وَاللَّـــوْحُ فِيـــهِ كَتَـــبَ اللهُ الْمَقَـــا دِيـــرَ الَّتِـــي سَـــوْفَ تَكُـــونُ مُطْلَقَـــا
بِقَلَـــمٍ خَلَقَـــهُ ثُـــمَّ لَـــهُ أَوْحَـــى بِكَتْـــبِ مَـــا أَرَادَ فِعْلَـــهُ

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالْقَدَرِ

وَيَجِــبُ الإِيمَـــانُ أَيْضًـــا بِالْقَـــدَرْ وَمَـــا انْطَـوَى عَلَيْــهِ مِــنْ خَيْــرٍ وَشَــرْ
وَذَاكَ بِـــالْجَزْمِ بِـــأَنَّ مَـــا نَـــزَلْ بِـــالْمَرْءِ قُـــدِّرَ عَلَيْـــهِ فِـــي الأَزَلْ
فَقَابِـــلِ الْقَـــدَرَ مِنْـــكَ بِالرِّضَـــى وَلاَ تَكُـــنْ عَلَـــى الْقَضَـــا مُعْتَرِضَـــا

---

[95] لا ينون: لا يفترون.

فَمَـا جَـرَى لَـكَ مِـنَ الأَقْـدَارِ كُتِـبَ قَبْـلَ خَلْـقِ هَـذِي الـدَّارِ
وَاعْمَـلْ فَلَسْـتَ مُجْبَـرًا بَـلْ أَنْتَـا مُخَيَّـرٌ كَفَـرْتَ أَوْ آمَنْتَـا
وَمَـعَ ذَلِـكَ فَلَـنْ تَخْتَـارَا إِلاَّ الَّـذِي قَـدْ وَافَـقَ الأَقْـدَارَا
إِذْ لَـنْ يَكُـونَ فِـي الْوُجُـودِ إِلاَّ مَـا قَـدْ أَرَادَهُ الإِلَـهُ جَـلاَّ[96]
وَأَنْـتَ ذُو كَسْـبٍ بِـهِ تُكَلَّـفُ "شَـرْعًا وَلاَ تَـأْثِيرَ مِنْـهُ يُؤْلَـفُ"[97]
وَالْكَسْـبُ لِلْمَقْـدُورِ لاَ يُوجِـبُ فِـي مَـا قَالَـهُ بَعْـضُ هُـدَاةِ السَّـلَفِ
وَإِنَّمَـا يُوجِـبُ الاتِّصَـافَ بِـهْ جَزْمًـا لَـدَى وُقُوعِـهِ لِصَاحِبِهْ[98]

فَصْلٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الإِرَادَةِ وَالأَمْرِ وَالرِّضَى

وَاللهُ قَـدْ أَمَـرَ بِالْعِبَـادَهْ مُبَيِّنًـا أَوْجُهَهَـا عِبَـادَهْ

---

[96] مسألة الجبر والاختيار من المسائل التي أثارت جدلا كبيرا بين الطوائف الإسلامية عموما، وأهل السنة خصوصا، وانحصروا في عبارات عكرت على أكثرهم المسألة. والتحقيق فيها أن الإنسان مخير لا مجبر قطعا، لأن الجبر مناف للتكليف، لكنه مع ذلك لا يختار إلا ما يوافق الأقدار، إذ يستحيل أن يكون في الوجود إلا ما أراده الله تعالى.

[97] الكسب أيضا مما أثار جدلا بين الناس، لأنه يعكر على عباراتهم التي بنوا أصلا على مسألة الجبر والاختيار. وهو لفظ أخذه الأشعري من القرآن لتعريف ما يقوم به المرء بأنه فعل يكلف به الإنسان في الشرع، دون أن يكون معنى ذلك أن له تأثيرا في المقدور. والشطر الأخير الذي بين ظفرين من الإضاءة.

[98] يعرف الكسب على ما قاله بعض السلف بأنه لا يوجب المقدور، وإنما يوجب الاتصاف به فقط.

وَرَضِي الدِّينَ لَهُمْ وَظَهَرَا   بِأَنَّ أَكْثَرَ الْعِبَادِ كَفَرَا
فَبَانَ أَنَّ الأَمْرَ فِي حَقِّ الْعِبَادْ   أَوِ الرِّضَى قَدْ غَايَرَ الَّذِي أَرَادْ[99]
وَأَنَّهُ يَأْمُرُ أَوْ يَرْضَى بِمَا   لِلْعَبْدِ لَمْ يُرِدْهُ جَلَّ وَسَمَا
وَقَدْ يُرِيدُ مَا بِهِ لِلْعَبْدِ لَمْ   يَرْضَ وَلاَ أَمَرَ مَنْ بِهِ أَلَمْ
فَالْكُفْرُ ذُو الْجَلاَلِ لَيْس يَأْمُرُ   بِهِ وَلاَ يَرْضَاهُ مِمَّنْ يَكْفُرُ
مَعْ أَنَّهُ أَرَادَهُ إِذْ لَوْ أَرَادْ   لَمْ يَقَعِ الْكُفْرُ بِهِ بَيْنَ الْعِبَادْ[100]

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِإِحْصَاءِ عَمَلِ الْمَرْءِ وَسُؤَالِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ وَعَذَابِهِ

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِالسُّؤَالِ   فِي الْقَبْرِ وَالإِحْصَاءِ لِلأَعْمَالِ
فَرَبُّنَا لِمَلَكَيْنِ وَكَّلاَ   بِالْمَرْءِ يُحْصِيَانِ مَا قَدْ عَمِلاَ
وَوَكَّلَ اثْنَيْنِ بِهِ عَنْ أَمْرِهِ   كَذَاكَ يَسْأَلاَنِهِ فِي قَبْرِهِ
فَمَا لَهُ عَمِلَ سَوْفَ يُنْشَرُ   لَهُ لَدَى الْجَزَاءِ يَوْمَ يُحْشَرُ
وَقَبْلَ ذَا فِي قَبْرِهِ يُلَقَّى   بَعْضَ جَزَائِهِ الَّذِي اسْتَحَقَّا
فَمَلَكَا السُّؤَالِ يَسْأَلاَنِهِ   عَنْ رَبِّهِ فِيهِ وَعَنْ إِيمَانِهِ

---

[99] أمر الله تعالى عباده بعبادته، ورضي لهم الإسلام دينا، ومع ذلك ظهر أن أكثر العباد كفر، فبان من هذا أن الأمر أو الرضى في حقه تعالى مغاير لإرادته، وأنه يأمر بالأمر أو يرضى الأمر لعباده ولا يريده، لأن تخلف وقوع إرادته عز وجل محال.

[100] وقد يريد الله ما لم يأمر به ولا يرضاه لعباده كالكفر، بدليل أنه لو أراد سبحانه تعالى لم يقع الكفر به بين عباده مطلقا، لأن وقوع ما لا يريد في حقه ممتنع.

وَعَنْ نَبِيِّهِ الَّذِي كَانَ بِهِ   مُصَدِّقًا قَبْلَ انْقِضَاءِ نَحْبِهِ
فَذُو الْهُدَى لَهُ الْجَوَابُ يُلْهَمُ   وَبَعْدَ أَنْ يُلْهَمَهُ يُنَعَّمُ
وَيَعْجِزُ الْكَافِرُ عَنْ جوابِهِ   فَتَشْرَعُ الأَمْلاَكُ فِي عَذَابِهِ
وَمِثْلُهُ كُلُّ مُنَافِقٍ سَلَكْ   نَهْجَ الرَّدَى وَلَمْ يَتُبْ حَتَّى هَلَكْ
وَمَنْ عَصَى مِنْ ذَنْبِهِ يُطَهَّرُ   وَبَعْدَ ذَاكَ فِي النَّعِيمِ يُحْبَرُ[101]
إِلاَّ إِذَا غَفَرَ رَبُّهُ عَلاَ   ذَا الذَّنْبَ أَوْ كَفَّرَ ذَا الذَّنْبَ الْبَلاَ[102]

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَبَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْمَشَاهِد

وَالْيَوْمُ الآخِرُ بِهِ كَذَاكَ قَدْ   وَجَبَ الإِيمَانُ عَلَى كُلِّ أَحَدْ
فَذَلِكَ الْيَوْمُ كَمَا الشَّرْعُ ذَكَرْ   يَبْعَثُ فِيهِ مَالِكُ الْمُلْكِ الْبَشَرْ
فِي نَشْأَةٍ أَبْدَانُهَا تَخْتَلِفُ   عَمَّا لَهُ فِي ذِي الْحَيَاةِ نَعْرِفُ
يُنْبِتُهَا الإِلَهُ مِنْ أَعْجَابِ   أَذْنَابِ مَنْ مَاتُوا لَدَى الْمَآبِ
إِنْبَاتَهُ جَلَّ لِمَا مِنَ الشَّجَرْ   مَاتَ إِذَا حَلَّ بِأَرْضِهِ الْمَطَرْ[103]

---

101 يحبر: يكرم وينعم.

102 يغفر الله الذنب ويمحوه بسبب فعل العبد للحسنات إذ الحسنات يذهبن السيئات، أو بدون سبب بمحض منه وكرمه.

103 مسألة بعث الأجساد فيها خلاف شديد، والمشهور فيها بين العلماء أن ما يبعث أعيانها لا أمثالها، والمحققون يقولون: تبعث الأمثال لا الأعيان، والقرآن والحديث قد أخبرا بحقيقة البعث بعبارات أخرى غير عبارات المتكلمين، فذكرا أن الأبدان تنشأ يوم

ثُمَّ يَطُولُ الانْتِظَارُ وَالنَّصَبْ	وَيَعْظُمُ الْكَرْبُ وَيَزْدَادُ التَّعَبْ
فَيَلْجَأُ النَّاسُ لِكَشْفِ مَا بِهِمْ	مِنْ كَرْبِهِمْ لأَنْبِيَاءِ رَبِّهِمْ
"وَالأَنْبِيَا تَقُولُ نَفْسِي نَفْسِي	سِوَى نَبِيِّنَا الَّذِي كَالشَّمْسِ"[104]
فَإِنَّهُ يُجِيبُهُمْ أَنَا لَهَا	مَزِيَّةٌ مِنَ الإِلَهِ نَالَهَا
وَذِي هِيَ الشَّفَاعَةُ الْكُبْرَى الَّتِي	خُصَّ بِهَا نَبِيُّ هَذِي الْمِلَّةِ
وَيُحْشَرُ النَّاسُ إِلَى حَيْثُ الْحِسَابْ	لِيَعْرِفُوا وَجْهَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابْ
وَيَعْلَمُوا إِذَا رَأَوْا أَعْمَالَهُمْ	وَحَصَلَ الْوَزْنُ لَهَا مَآلَهُمْ
وَيُخْرِجُ اللهُ لِكُلِّ أَحَدِ	كِتَابَهُ الَّذِي يَحُوزُ بِالْيَدِ
فَبِيَمِينِهِ السَّعِيدُ الْمُتَّقِي	يَحُوزُهُ وَبِشِمَالِهِ الشَّقِي[105]
ثُمَّ يُسَاقُونَ إِلَى حَيْثُ الصِّرَا	طُ وَهْوَ جِسْرٌ ذُو كَلاَلِيبَ تُرَى
يُنْصَبُ فَوْقَ النَّارِ مَنْ مِنْهُ نَجَا	مَعَ النَّبِيئِينَ الْجِنَانَ وَلَجَا[106]
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجُوزَ ثُمَّ زَلْ	عَنْ مَتْنِهِ إِلَى جَهَنَّمَ نَزَلْ
أَمَّا الْجِنَانُ فَهْيَ دَارُ كُلِّ بَرْ	وَالنَّارُ دَارُ مَنْ عَصَى أَوْ مَنْ كَفَرْ
"لَكِنَّ ذَا الْعِصْيَانِ لاَ يُخَلَّدُ	فِيهَا وَذُو الْكُفْرِ بِهَا مُؤَبَّدُ"[107]

القيامة نشأة أخرى ينبتها الله من أعجاب الأذناب، إنباته جل لما مات من الشجر إذا حل به المطر.

[104] البيت للمقري من الإضاءة مع تصرف يسير.

[105] يحوزه: يتناوله.

[106] ولج: دخل.

[107] هذا البيت من الإضاءة.

وَأَصْفِيَاءُ اللهِ يَشْفَعُونَ فِي   بَعْضِ ذَوِي الْعِصْيَانِ فِي ذَا الْمَوْقِفِ
وَالْمُصْطَفَى فِي ذَا الْمَقَامِ رُتْبَتُهْ   تَسْمُو بِهَا بَيْنَ الأَنَامِ أُمَّتُهْ
فَهْوَ الَّذِي قَالَ اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي   دُونَ جَمِيعِ الأَنْبِيَا لأُمَّتِي
وَسَوْفَ يَدْعُوهَا إِذَا مَا دُعِيَا   إِلَى الشَّفَاعَةِ أَمَامَ الأَنْبِيَا
وَهْوَ الَّذِي يَكُونُ فِي ذَا الْيَوْمِ لَهْ   حَوْضٌ بِهِ كَرَّمَهُ مَنْ فَضَّلَهْ
لاَ يَظْمَأُ الدَّهْرَ امْرُؤٌ قَدْ نَهَلاَ   مِنْهُ وَلاَ يَطْعَمُهُ مَنْ بَدَّلاَ[108]
وَبَعْدَ أَنْ يَنَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ   أَقْصَى الْمُنَى فِيهَا وَأَعْلَى الْمِنَّةِ
يُتْحِفُهُمْ رَبُّ الْوَرَى بِرُؤْيَتِهْ   وَهْيَ أَسْمَى مِنْ نَعِيمِ جَنَّتِهْ
فَيَظْهَرُ الْفَرَحُ فِيهِمْ وَالسُّرُورْ   وَتَعْظُمُ الْغِبْطَةُ مِنْهُمْ وَالْحُبُورْ[109]

فَصْلٌ فِي الإِيمَانِ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ الْكُبْرَى

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِالَّذِي قَطَعْ   نَبِيُّنَا بِأَنَّهُ سَوْفَ يَقَعْ
فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنْ آيَاتِ   كُبْرَى تَجِيءُ مُتَتَابِعَاتِ
كَالأَعْوَرِ الدَّجَّالِ وَابْنِ مَرْيَمَا   وَمَا لِيَاجُوجَ وَمَاجُوجَ انْتَمَى
وَكَالَّتِي بِالْوَجْهِ مِمَّنْ تَلْتَقِي   تَكْتُبُ لَفْظَةَ سَعِيدٍ أَوْ شَقِي[110]
تُكَلِّمُ الْوَرَى بِأَمْرِ رَبِّهَا   يَوْمَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا
وَلَيْسَ يَنْجُو مِنْ لِقَاهَا مَنْ هَرَبْ   وَلاَ لَهَا يُدْرِكُ مَنْ لَهَا طَلَبْ

---

[108] النهل: الشرب الأول، وقيل: الشرب حتى الارتواء.

[109] الحبور: النعمة أو أثرها والسرور أو أثرها.

[110] وهي الدابة.

وَبِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ غَرْبٍ يُسَدْ بَابُ قَبُولِ التَّوْبِ عَنْ كُلِّ أَحَدْ
وَقَبْلَ ذِي الآيَاتِ صَحَّ الْخَبَرُ بِأَنَّ مَهْدِيَّ الزَّمَانِ يَظْهَرُ
وَاخْتَلَفَ الأَعْلاَمُ فِي الَّذِي وَرَدْ عَنْهُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يُرَدْ
فَهُوَ ذُو تَوَاتُرٍ بِالْمَعْنَوِي يُدْعَى لِكَثْرَةِ الَّذِي عَنْهُ رُوِي
وَمَعَ ذَاكَ لاَ الصَّحِيحُ بِصَرِيحْ فِي أَمْرِهِ وَلاَ الصَّرِيحُ بِصَحِيحْ[111]

فَصْلٌ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِشَأْنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ

وَالْمَذْهَبُ الْمَرْضِيُّ فِي شَأْنِ الصَّحَا بَةِ اعْتِبَارُهُمْ جَمِيعًا صُلَحَا
وَأَنَّهُمْ كَانُوا عُدُولاً كُلُّهُمْ فَالسَّابِقُ الرَّابِحُ مَنْ أَجَلَّهُمْ[112]
وَكَفَّ عَمَّا بَيْنَهُمْ قَدْ شَجَرَا إِثْرَ الَّذِي لَهُمْ مِنَ الْخُلْفِ جَرَى
فَإِنَّهُمْ فِي مَا جَرَى مِنْ أَمْرِ مُجْتَهِدُونَ كُلُّهُمْ ذُو أَجْرِ
وَهُمْ هُدَاةٌ مُهْتَدُونَ الْمُقْتَدُونْ بِمِثْلِ هَدْيِهِمْ هُدَاةٌ مُهْتَدُونْ

---

111 المهدي فيه خوض كثير، فأما بصورة صريحة فلم يرد ذكره في حديث صحيح، ولكن ورد بصورة غير صريحة في الصحيحين وغيرهما. وأما بصورة صريحة ففيه أحاديث كثيرة غير صحيحة، يتلخص منها ثبوت أمره، على الجملة، مع عدم ثبوت كثير من التفاصيل المتعلقة به. وقد ألف فيه من أهل بلادنا الشيخ العلامة محمد حبيب الله بن مايابى الجكني الشنقيطي (تـ1363هـ) رسالة أظهر فيها أن أحاديثه تجاوزت الخمسين وأنه وصل درجة التواتر المعنوي.

112 أجلهم: عظمهم واحترمهم.

وَأَفْضَـلُ الصَّـحْبِ أَبُـو بَكْـرٍ عُمَـرْ   عُثْمَـانُ وَفْـقَ مَـا مِـنَ التَّرْتِيـبِ مَـرْ
ثُـمَّ عَلِـيٌّ ثُـمَّ بَـاقِي الْعَشَـرَهْ   فَأَهْـلُ بَـدْرٍ الْهُـدَاةُ الْخِيَـرَهْ
فَأُحُـدٍ فَبَيْعَـةِ الرِّضْـوَانِ   فَسَـائِرُ الصَّـحْبِ بِـلاَ تَـوَانِ

وَالْحَمْـدُ لِلَّـهِ عَلَـى إِتْمَـامِ مَـا   أَرَدْتُ أَنْ أَسُـوقَهُ مُنَظَّمَـا
ثُـمَّ الصَّـلاَةُ وَالسَّـلاَمُ سَـرْمَدَا   عَلَـى النَّبِـيِّ الْهَاشِـمِيِّ أَحْمَـدَا
وَآلِـهِ وَصَـحْبِهِ وَالْمُقْتَـدِي   بِهَـدْيِهِمْ فَـذَاكَ هُـوَ الْمُهْتَـدِي